

كتب سياسية

مجموعة عربية ١٠٠٪

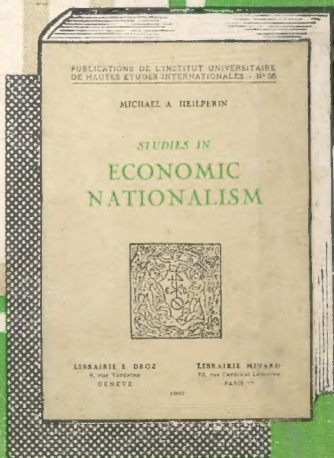


دراسات في القومية الاقتصادية

بقلم: ميشال إيليابرت

ترجمة: فريد مصطفى

مراجعة: دكتور إبراهيم محمد



كتب سياسية

دراسات في القوى الاقتصادية

بقلم

ميشيل. إ. هيلبرين

مقدمة: محمد فريد مصطفى
BIBLIOTHEC
مراجعة: الدكتور إبراهيم جمعة

تقديم

كتاب «القومية الاقتصادية» الذى ألفه ميشيل هيلبرين يعد محاولة لشرح نظرية قديمة وضعت تحت اسم جديد ، فقد استخدم المؤلف عبارة «القومية الاقتصادية» لتفسير النظام الاقتصادى الذى تتبعه الدول ذات السياسات القومية . . وقد أورد المؤلف عدة تعريفات لهذه العبارة ، ومن بين هذه التعريفات أن القومية الاقتصادية هى المبدأ الذى يهدف إلى خدمة الدولة فيجعلها أغنى وأكثر حرية وذلك عن طريق تقوية استقلالها الاقتصادى والبعد به عن التأثير بالنفوذ الأجنبى وعلى هذا فيمكن تسمية القومية الاقتصادية سياسة الاكتفاء الذاتى .

ويتحدث بعد ذلك عن الاكتفاء الذاتى فيقول أن الدولة تلجأ إلى هذه السياسة لثلاثة أسباب :

١ - الرغبة فى أن تكون الدولة مستقلة عن مصادر الإمداد الخارجى .

٢ - الرغبة فى تحقيق درجة كبيرة من التنوع فى الإنتاج .

٣ - الرغبة فى تخطيط الحياة الاقتصادية .

وبعاود المؤلف الحديث عن الاكتفاء الذاتى ، فيقول : أن هذه

السياسة انتشرت في الشرقين الأدنى والأوسط خلال القرن الثالث والثاني قبل الميلاد ، وكان الاغريق يعتبرون الاكتفاء الذاتي أساسا للقوة السياسية ، ثم يورد المؤلف رأى البروفسور روسوفتريف في هذا الموضوع حيث يقول عن سياسة الاكتفاء الذاتي لدى الاغريق لكي تحقق الممالك الاغريقية أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي ، عملت على تنمية مواردها وتعبئة وتنظيم جميع القوى البناءة للشعب ، ومن أجل تصريف منتجاتها عملت هذه الممالك على فتح أكبر عدد ممكن من الأسواق عن طريق إقامة علاقات تجارية واسعة النطاق .

وأدى مبدأ الاكتفاء الذاتي الى انتهاج الدول لسياسات تهدف الى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية . . وكانت مسر بين السلطات الاغريقية التي سارت في طريق القومية الاقتصادية. والتخطيط الاقتصادي الداخلي ونتيجة لهذا انتهجت مصر في عهد البطالمة سياسة نقدية يمكن أن يطلق عليها اسم «القومية النقدية» . وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن المراحل التي مرت بها القومية الاقتصادية في مختلف الدول والصور .

وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن المراحل التي مرت بها القومية الاقتصادية ، وكيف أنه أيد هذا النظام في بدء حياته ، ثم تحول عن ذلك التأيد ، وراح يؤيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتعاون بين مختلف الدول في الميادين الاقتصادية .

وفي الفصل الاخير يتحدث المؤلف عن التخطيط الجماعي .

• ويفر بين هذا النوع من التخطيط وبين التخطيط الاقتصادى •

وينصح من ثانيا الكتاب أن المؤلف لم يهتم كثيرا بتوضيح رأيه فى كثير من المشكلات الاقتصادية التى أشار إليها فى بحثه ، ولكنه وجه اهتماما كبيرا الى الاستشهاد بأراء الآخرين ، ولهذا نجد رأيه غامضا بعض الشيء بالنسبة لموقفه من الموضوع الرئيسى ، ولكننا نلاحظ بوجه عام أنه لا يؤيد هذا النظام كثيرا وبالاخص اشكال القومية الاقتصادية المتطرفة ، وهو يؤيد الى حد ما سياسة الاكتفاء الذاتى وأثرها فى دعم السلام بين الدول •

مقدمة

يعد هذا الكتاب القصير ثمرة دراسة لم تكتمل بعد في القومية الاقتصادية خلال القرن العشرين ، وقد قمت بهذا البحث على فترات متقطعة ومنذ عدة سنوات •

وقد كان الغرض من الفصول التي يتكوّن منها هذا الكتاب توضيح آرائى فى هذا الموضوع •

وبقيت موضوعات هذا الكتاب موضع جدل ومناقشة بين دارسى العلوم الاقتصادية فى كثير من الدول ، وقد أدت هذه المناقشات الى ظهور آراء جديدة سوف أشير اليها فى مكانها من البحث •

وعندما هممت بكتابة هذه المقدمة كانت جامعة جنيف تحتفل بمرور أربعمائة عام على تأسيسها ، ولا شك أن القومية الاقتصادية مرّت بمراحل مختلفة خلال هذه الفترة الطويلة ، ففي ذلك الوقت كانت الحركة التجارية فى أوج نهضتها ، ثم عادت فتدهورت • • وبعد ذلك جاء عصر التجارة الحرة والتوسع العظيم فى التجارة الدولية والتطور الاقتصادى ، وأتت الحرب العالمية الاولى فقضت على

نظام التجارة العالمية الحرة ، وبعد ذلك ظهرت جهود لاعادة بناء هذا النظام ، ولكن هذه الجهود لم يقدر لها النجاح .

وآمل أن يعين هذا الكتاب على توضيح المسائل المتعلقة بهذا الموضوع والمكاسب التي تحقق السعادة الفردية والرفاهية والسلام للجميع .

الفصل الاول

ما هي القومية الاقتصادية

القومية الاقتصادية بمعناها العام هي مجموعة السياسات القومية التي تنظم العلاقة الاقتصادية بين دولة ما وبقية دول العالم .

واذا أردنا تعريفا دقيقا للقومية الاقتصادية فليس ثمة أفضل من أن نذكر ما قاله البروفسور «وليامز رابارد» في هذا الموضوع .. ففي خطاب له عن القومية الاقتصادية أمام مؤتمر العلوم والفنون بجامعة هافارد قال :

ان تعريف القومية الاقتصادية على أنها اقتصاديات الدول التي تتهج سياسة قومية لن يكون تعريفا دقيقا أو واضحا .

فهذا التعريف ليس دقيقا ، لان السياسة التي تفخر بها بعض الدول على أنها «قومية اقتصادية» نجدها في يومنا تمارس في جميع الدول .. ومعظمها لا يشعر بروح القومية .. وهذا التعريف بدوره ليس واضحا لان القومية نفسها في حاجة الى تعريف ، فالقومية الاقتصادية والقومية السياسية مرتبطتان أشد الارتباط لدرجة أننا اذا أردنا أن نفهم معنى القومية الاقتصادية ، يتعين علينا اولا أن نعرف معنى القومية السياسية .

والقومية السياسية هي العقيدة التي تضع الدولة في أعلى
مستويات القيم السياسية ، أي فوق القيم الثلاثة المتنافسة ، وهي الفردية
والإقليمية والدولية •

ويمضي البروفسور رابارد فيقول : ان « الحاكم القومي لدولة
قومية يكون أكثر ميلا لتطبيق القومية الاقتصادية ، ثم يقول أن القومية
الاقتصادية المعاصرة لاتميز الدول القومية وحدها ، ثم يصر
البروفسور رابارد على أثر ذلك الى النتيجة التالية :

اذا أردنا تعريف القومية / الاقتصادية عن طريق الغرض الذي
تؤديه ، نستطيع أن نقول أنها المبدأ الذي يهدف الى خدمة الدولة
فيجعلها أغنى وأكثر حرية ، وذلك عن طريق تقوية استقلالها عن
النفوذ الأجنبي •• وعلى هذا فان القومية الاقتصادية هي الى حد بعيد
سياسة الاكتفاء الذاتي القومي •

وبعد ذلك يمضي البروفسور رابارد في توضيح الطريقة التي
يمكن اتباعها لتحقيق هذه السياسة التي تسعى الى خلق الاكتفاء
الذاتي القومي ، فيقول :

أولا - تسعى القومية الاقتصادية الى قصر استهلاك الدولة على
تلك البضائع التي تنتج أراضيها وبأيدي عمالها ، عن طريق اثار
الحرمة الوطنية واستخدام بعض الاجراءات القوية ، مثل التعريفية
الجمركية ، ومراقبة النقد الأجنبي ، والالغاء المباشر ، وفي هذا
النظام تسعى الدول الى اعطاء الأولوية لمنتجاتها القومية ، وتعمل على
الحد من استهلاك البضائع الأجنبية •

ثانيا - تسعى القومية الاقتصادية الى مضاعفة انتاج جميع السلع
التي يزداد عليها الطلب •

ولما كانت سياسة تقييد الصادرات وزيادة الانتاج المحلى
لاستطيع أن توفر للدولة الاكتفاء الذاتى التام فى ظل الاوضاع
الحديثة ، فان القومية الاقتصادية تسعى فى نهاية الامر الى المحافظة على
ميزان المدفوعات ، وبذلك تزيد من تدفق الذهب •

وهكذا فان القومية الاقتصادية لايمكن تعريفها بمفردها ..
وانما فى ضوء السياسات القومية الاخرى •• والآن نريد أن نفرر
بين الاكتفاء الذاتى كهدف من أهداف السياسة وبين الاكتفاء الذاتى
كنتيجة من نتائجها •

وهناك أسباب ثلاثة تجعل الدولة تسعى الى تحقيق الاكتفاء
الذاتى :

١ - الرغبة فى أن تكون الدولة مستقلة بقدر الامكان عن مصادر
الامداد التى تقع خارج سيطرتها ، وذلك لكى تكون قوية •

٢ - الرغبة فى تحقيق درجة كبيرة من التنوع فى الانتاج والمحافظة
على توازن الاقتصاد القومى ، ومثل هذا التنوع يعتبر وسيلة
لزيادة الرخاء وتحقيق القوة ، وواضعو هذه السياسة ينظرون
اليها على أنها سياسة مؤقتة •

٣ - الرغبة فى تخطيط الحياة الاقتصادية للملاد ، لتكون مستقلة

بقدر الامكان عن ظروف الاقتصاد العالمى ، وهنا يتحول الاكتفاء الذاتى الى سياسة تهدف الى ابعاد الدولة عن التيارات الاقتصادية المتضاربة التى تسود المعالم .

وفى القرن الحالى استخدم الاكتفاء الذاتى بمعناه الاول خلال العقد الثالث ، وبمعناه الثانى خلال العقد الرابع ، بينما أصبح الاكتفاء الذاتى بمعناه الاول والثالث يستخدم على نطاق واسع منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر .

ومن الممكن القامزيد من الاضواء على فكرة القومية الاقتصادية بالنسبة للسياسة الاقتصادية القومية ، ففى هذا العالم الذى ينقسم الى عدد من الدول المستقلة التى تتمتع بالسيادة تكون السياسات ذات طابع قومى ، فهى سياسات قومية ليس فقط عندما تكون مستقلة عن سياسات الدول الاخرى ، ولكن أيضا عندما تكون السياسات القومية للدول المختلفة منسقة ومنسجمة بعضها مع بعض . . . ومن الضرورى أن نعترف هنا بأن السياسات التى تظهر نتيجة لاتفاق دولى يمكن اعتبارها أيضا سياسات قومية . . . والسياسة الدولية هى عادة مجموعة من السياسات القومية المنسقة ، وأهداف هذه السياسة . . . ووسائلها تكون مرتطة ارتباطا كليا متماسكا .

وعلى ذلك فإن جميع السياسات يمكن اعتبارها سياسات قوم . . . وفى استطاعة الحكومة أن تتبع «سياسة الاكتفاء الذاتى» بالابتعاد عن التيارات الاقتصادية الدولية أو فرض تعريفات جمركية لحماية

متجاتها المحلية ، أو سياسة التعاون الدولي أو التجارة الحرة . . .
والعلاقة بين الفرد والدولة يمكن أن يكون لها أثر كبير على طبيعة
السياسات الاقتصادية القومية الموجهة الى العالم الخارجى . . . وكلما
قلت سلطات الحكومة فى المسائل الاقتصادية ، كلما ازدادت حرية
الأفراد فى علاقاتهم التجارية والمالية ، وقلت تبصا لذلك الفرص
الكائنة لتطبيق مبدأ القومية الاقتصادية . . . ومن الناحية الأخرى ،
كلما زادت سلطات الحكومة فى الإشراف على النشاط الاقتصادى
للأفراد وتقييده ، كلما اتسع المجال لاتباع سياسة قومية .

والآن يمكن أن نصف القومية الاقتصادية بأنها جميع
السياسات التى تميل الى جعل العلاقة الاقتصادية بين المقيمين فى
الدولة والشعوب التى يعيش خارج حدودها أكثر صعوبة من العلاقة
بين الشعب الذى يعيش داخل حدود الدولة . . . وهذا التعريف
يشمل «الحماية» داخل نطاق مبدأ القومية الاقتصادية . . . والتعريف
المحدد للقومية الاقتصادية يستبعد السياسات التى تتدخل فى العلاقات
الاقتصادية الدولية ، ولكن دون أن تبعد الدولة عن الاتصال بالعالم
الخارجى .

والآن هل يمكن ادخال مبدأ الحماية ضمن تعريف القومية
الاقتصادية ؟ ان هذا السؤال قد يبدو غريبا لأول وهلة . . . ولكننى
فى كتاب سابق حاولت أن أفرق بين ماكنت أسميه «بالحماية القديمة
التي كانت سائدة فى القرن التاسع عشر» وبين ماأسميه الآن
«بالقومية الاقتصادية الجديدة» التى تتميز الثلاثين عاما الأخيرة .

فى القرن اتاسع عشر نادى كثير من الكتاب ومهم • الكساندر هاميلتون، و «فردريك ليست» بزيادة التنمية الصناعية للدول المتخلفة عن طريق الحماية الجمركية ، وكان هدف هؤلاء الكتاب هو زيادة التصنيع وتنويع الانتاج فى تلك الدول ، بأكثر مما يمكن تحقيقه فى ظل التجارة الحرة .

وانتقل الآن الى الحديث عن جانب من أهم جوانب القومية الاقتصادية فى العالم المعاصر ، وهو جانب «القومية النقدية» فليست هناك طريقة أفضل اذا ما أريد ابعاد الاقتصاد القومى عن اقتصاد العالم، من قطع الصلة بين عملة هذا الاقتصاد وعملات الدول الاخرى . . ويمكن أن يتم هذا عن طريق السماح لاسعار النقد الاجنبى بالتذبذب أو عن طريق مراقبة النقد الاجنبى . . وليس موضوع هذا الكتاب مناقشة مشكلة القومية النقدية بالتفصيل ، ولكن أهمية هذا الموضوع بالنسبة للقومية الاقتصادية مما يجب أن نبرزه فى هذا المجال . . فالتخطيط الاقتصادى القومى مهما كان غرضه يتطلب ابعاد الاقتصاد القومى عن التيارات الخارجية المؤثرة ، وذلك عن طريق الاشراف المباشر على التجارة الخارجية ، أو اتباع سياسات نقدية قومية مستقلة، وهناك صراع أساسى فى يومنا بين أهداف القومية الاقتصادية وبين المحافظة على قابلية العملة للتحويل والاشتراك فى نظام النقد الدولى الذى يقوم على أساس الذهب . . وليس غريبا اذن أن نرى بعض أولئك الذين يشجعون التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق التخطيط القومى يفضلون القومية الاقتصادية الى جانب بعض الاجراءات الاخرى ويعتبرون ذلك شرطا أساسيا للتخطيط القومى الفعال .

الفصل الثانى

القومية الاقتصادية، والنظام الجماعى والنظام الحر

مهمتا فى هذا الفصل هى تعريف معنى النظام الجماعى • •
ومعنى الاقتصاد الحر ، وعلاقتهما بالقومية الاقتصادية • • ولنبدأ
الآن بالنظام الجماعى •

إذا نظرنا الى قاموس اكسفورد المختصر (طبعة ١٩٣٦) نجد أن
كلمة النظام الجماعى ظهرت فى عام ١٨٨٠ ، وهى ذات أصل
فرنسى • • ونقرأ بعد ذلك انها تعنى «النظرية التى تقضى بأن تكون
الارض ووسائل الانتاج ملكا للمجتمع • من أجل منفعة الشعب
جميعا • وهذا التعريف ينصب على الملكية فقط، ولكن هذا التعريف
يشير أسئلة كثيرة : ماهى منفعة الشعب جميعا ؟ وكيف يمكن
تحديدها ؟ ومن الذى يحددها ؟ وبأى مقياس ؟ •

وبعد أن تصفحنا القاموس نتقل الآن الى دائرة المعارف ،

تقول دائرة المعارف البريطانية أن النظام الجماعى هو النظرية التى
تقرر أن المجتمع والصناعة كجب أن يقوما على أساس الملكية الجماعية
بالنسبة للارض ورؤوس الاموال ، أى ملكية وسائل الانتاج
والتوزيع والتبادل • • ومرة ثانية نجد التعريف مقصورا على مسألة

الملكية الخاصة والعامة ، فيما هو يعاجل مسائل السياسة الاقتصادية وجميع التعريفات التي ذكرناها حتى الآن لم تشر الى علاقة الفرد بالمجتمع ، وهي مفتاح الطريق الى المشكلة كلها .

وتحدث سير الكساندر جراى الاستاذ السابق بجامعة مانسستر عن الاشتراكية فقال : لقد أصبح النظام الجماعى يشير بالتدريج الى ذلك النوع من الاشتراكية الذى يركز اهتمامه على جانب الانتاج .. وبتأميم الصناعة تصبح جميع المشروعات ملكا للدولة ، وعند ذلك يخفى رأس المال الخاص ، وتظهر بدله «رأسمالية الدولة» ويصبح الجميع تقريبا موظفين فى هذه الدولة التى تتمتع بسلطات غير عادية نظرا لانها المتصرف الاول فى كل الصناعات .

والصعوبات التى تواجهها الدولة الجماعية ضخمة للغاية .. وفى هذا النظام تصبح الدولة كل شيء .. وفى بلد تسيطر عليه رأسمالية الدولة تصبح الحياة أقل متعة مما هى عليه فى الوقت الحاضر وقبل أن تترك هذه النقطة نريد أن نورد رأيا آخر ، فالنظام الجماعى يمكن أن تمتد جذوره فى نوع من الانواع الاساسية للحركة الاشتراكية ، وقد يكون هذا النظام نتيجة للاستياء المتزايد ، ورد فعل للتطرف فى الحرية الاقتصادية ، عندما يبدأ الزعماء الشيوعيون فى تأييد الجماهير الساخطة من أجل اقامة حكومة جديدة ومجتمع جديد ، والنظام الجماعى يمكن أن يؤدي الى سيطرة الدولة على كل شيء فى المجتمع ، فتستولى الحكومة على جميع الوظائف والسلطات .

ويتحدث • إلى هالفى • أحد كبار المؤرخين الفرنسيين عن
أسس الاشتراكية فيقول :

فى بداية عصر الصناعة ، وجه الاشتراكيون انتقادهم
(للرأسمالية) على أساس مما حدث فى الميدان الصناعى فى شمال
إنجلترا ، فالآلة التى ضاعفت الانتاج كان المفروض أن تزيد من
سعادة أكبر عدد من أفراد الشعب ، وتجعل الرخاء يعم جميع
الاوساط وكان المفروض أن تقل ساعات العمل لان الآلات تعمل
بسرعة ، ولكن العكس هو الذى حدث •• فنحن لانرى الآن سوى
عدد قليل جدا من الأثرياء ، فى حين يوجد آلاف من الفقراء ••
وعلى عكس ما كان منتظرا زادت ساعات العمل ١٠ ساعات ثم ١٢
ساعة ثم ١٤ ساعة وأحيانا ١٦ ساعة كل يوم) ، وأدى تضاعف الانتاج
الى وجود فائض ضخم من السلع ، كما أدى الى انتشار البطالة
وخلق أزمات اقتصادية •

والآن ، دعنا نرى العلاقة بين النظام الحر وبين الفردية
والحرية الاقتصادية •• ونظرا للاهتمام المتزايد الذى يبدىه النظام
الحر نحو الفرد فاننا نميل الى اعتبار كلمة «الحرية» مرادفا لكلمة
«الفردية» ، ولكن الفردية تبدى اهتماما كبيرا بالفرد واهتماما ضئيلا
بالمجتمع ، والفردية يمكن أن تؤدى الى فوضوية المجتمع بطريقة
يمكن أن يصبح فيها المجتمع مهملًا تماما •• والمجتمع الحر يمثل
نظاما اجتماعيا معينا ، فهو يعترف بضرورة وجود حكومة ، كما
يجبذ الديمقراطية •• ومع أن المجتمع الحر يؤكد حق الفرد

الاسباسبى فى الحرية ويسمى الى تحقيق حياة أفضل له ، فانه لاينسى
أن الفرد الجر عليه أيضا واجبات «اخلاقية» وليس من قبيال الاعتبار
أن يهتم المفكرون والفلاسفة فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن
التاسع عشر اهتماما كبيرا بمشاكل الاخلاق الفردية والاجتماعية،
وهناك بعد ذلك الواجبات القانونية التى تدور أساسا حول الفكرة
القائلة بأن تمتع كل فرد بحريته يتوقف على مدى احترامه لحرية
الآخرين .. ونظرا لان المساواة ليست من طبيعة هذه الحياة فانه
يتوجب علينا ألا نسمح للفوارق الاجتماعية بأن تقضى على حرية
الضغفاء وحقوقهم من أجل منفعة الاقوياء .. وتكافؤ الفرص جزء
من العقيدة الحرة وعندما تصبح القوة الاخلاقية غير كافية ، يجب
على الدولة أن تتدخل لتساعد على توفيرها .

وهناك نقطة ذكرناها من قبل ونريد توضيحها الآن .. فقد
لاحظنا أن النظام الحرفى ا القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين
كان بمثابة ثورة على ازدياد سلطات الدولة ، حيث كان النظام الجر
قد ذهب بعيدا الى درجة الحرية الاقتصادية ، ولكن هذا أدى فى
دوره الى ثورة مضادة تمت نيابة عن العناصر الضعيفة فى المجتمع
التي لم تستطع الوقوف على أقدامها . وكانت النتيجة المباشرة للثورة
الصناعية فى انجلترا وفى بعض الدول الأخرى ، زيادة ساعات العمل
وتشغيل النساء والاطفال ، وزيادة الفقر بدلا من القضاء عليه .

والنظام الحر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن
التاسع عشر هو الذى أثار الاحتجاج ضد ظروف العمل غير

الإنسانية ، وإلى حد ما يانات الاشتراكية الأولى امتدادا للنظام الحر
رغبة في حماية الحقوق وتوكيدها .. ومن أسف أن يكون النظام
الحر قد اتجه في منتصف القرن التاسع عشر نحو الحرية الاقتصادية
وأن تكون الاشتراكية قد اتجهت نحو الجماعية .

واتجاه النظام الحر نحو الحرية الاقتصادية كان راجعا إلى عدم
الامان بأن الدولة لها وظائف ايجابية يتعين عليها تنفيذها حتى في
المجتمع الذي يظن أهمية كبيرة لحقوق الفرد .. واتجاه الاشتراكية
نحو الجماعية كان راجعا إلى عدم الاعتراف بأن زيادة سلطات الدولة
يمكن أن تقضى في النهاية على حقوق الأفراد . والانتقال من
الاشتراكية الأولى إلى الجماعية يمكن أن ينسب أيضا إلى سيطرة
بعض النظريات البراقة على عقول الكتاب الاشتراكيين .. واحدى
هذه النظريات تقول أنه عندما تمتلك الدولة الاراضى ووسائل الانتاج
يصبح كل فرد فى المجتمع مالكا لها ، وهذه النظرية تستهوى عقول
الفقراء ولكن واقعها المطبق لا يكون مرضيا .. فمن الناحية العملية
تقوم الحكومة بإدارة كل شيء نيابة عن المجتمع ، وعندما تقوم الحكومة
بإدارة كل شيء « نيابة عن المجتمع » فإنها تحس على الفور برغبة جامحة
فى التحكم والاسبداد (١) .

ومع أن تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية قديم قدم التاريخ
فلم يكن هناك أكثر انتشارا فى الماضى من ذلك النوع من المراقبة

(١) لعل الكاتب يقصد هنا الشيوعية التى لا تأخذ بها فى بلادنا .

والتخطيط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة الجماعية في يومنا هذا ومشروعات السنوات الخمس السوفيتية - مظهر عملي من مظاهر هذا الاتجاه نحو تخطيط الحياة الاقتصادية للدولة تخطيطاً مركزياً وظهرت خلال العقد الثالث من هذا القرن آراء كثيرة عن التخطيط الاقتصادي المركزي . وقد نودى بهذا النوع من التخطيط على أسس أنه واقعي يحقق المساواة ويضمن الكفاية ، ولكن دون الإشارة إلى الآثار التي يتركها التخطيط على حياة الأفراد الذين يعيشون في مجتمع يأخذ بنظام الاقتصاد الموجه .

والمحاولات العملية الخاصة بالتخطيط الاقتصادي والتي بذلت خلال العقد الرابع من هذا القرن كوسيلة لمحاربة الكساد لم تنجح . - في المجتمع الغربي - في تحقيق النتائج المنتظرة . . ويقول أنصار التخطيط أن هذا يرجع إلى تخوف رجال التخطيط وترددهم ، ولكن عدم التخوف كان سيؤدي حتماً إلى حكم أكثر استبداداً . . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت فرص جديدة للقيام بتجارب جماعية وكل هذه التجارب كانت تميل إلى إبراز وتأكيد العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والقومية الاقتصادية . . وطالما أن هناك دولاً مستقلة فإن التخطيط الاقتصادي يجب أن يكون هدفاً قومياً أساسياً . ومن أعقد المشكلات التي يواجهها أنصار المذهب الجماعي ويتعين عليهم حلها « كيفية التوفيق » بين أهداف اقتصاد عالمي متماسك وأهداف الخطط القومية المستقلة . . وحتى الآن لم يستطع أنصار هذا المذهب

أن يجدوا مخرجاً من هذه المشكلة ، وقد اضطروا الى الاستمالة
بأساليب القومية الاقتصادية .

وكما ان انصار المذهب الجماعى قد وضعوا سلطة الدولة فوق
حقوق الفرد ، فقد جعلوا اهداف التخطيط الاقتصادى فوق اهداف
النظام الاقتصادى الدولى . . وقد حلل هذه المشكلة بوضوح البروفسور
« روبرت » الأستاذ بمعهد الاقتصاد فى لندن وذلك فى الكتاب الذى ألفه
ب عنوان التخطيط الاقتصادى والنظام الدولى .

ولكن قد يعترض معترض فيقول ان الاشتراكية حركة دولية
فى جوهرها ، فكيف اذن يمكن اعتبارها مصدراً للقومية الاقتصادية ؟
ولا يمكننا ان نرد على هذا الاعتراض بالقول بأننا كنا نتحدث عن
المذهب الجماعى وليس عن المذهب الاشتراكى ، فمن الواضح أن
المذهب الاشتراكى هو أهم مظاهر المذهب الجماعى - ولكن هل
الاشتراكية حركة دولية فعلاً ؟ وما لا يخفى أن المفكرين
الاشتراكيين فى مختلف الدول قد أثر واحد منهم بأرائه فى آراء
الآخر ، كما ان الحركات العمالية الاشتراكية فى الدول الاوربية
المختلفة نظمت الرابطة الدولية الاولى فى عام ١٨٦٤ والرابطة الدولية
الثانية فى عام ١٨٩١ ، ولكن هذه المحاولات لم تكن فى الحقيقة تعبر
عن الروح الدولية ، وانما كانت محاولات لانشاء منظمة دولية من
العمال بغرض تشجيعهم فى نضالهم ضد الطبقات الحاكمة . .
وفكرة « التضامن الدولى للعمال » التى أيدتها الحركة الاشتراكية

تأييدا تاما ، كانت تقوم على أساس عدة افتراضات ولكن قد تبين
 أخيرا ان جميع هذه الافتراضات كانت كلها غير صحيحة :
 أولا ، لأن مصالح جميع العمال واحدة في أية دولة •
 وثانيا ، لأن مصالح العمال واحدة في مختلف الدول •
 وثالثا ، لأن حرب الطبقات حقيقة أساسية أهم كثيرا من
 الارتباط بين الدول أو الصراع الدولي بينها •
 وفيما يتعلق بالافتراض الاول والثاني ، فيقول سير الكساندر
 جرائ :

• ان الافتراض بأن هناك تضامنا في المصالح يربط بين جميع
 العمال في شتى انحاء العالم ويعتبر شرطا أساسيا لحرب الطبقات ،
 افتراض زائف ولا أساس له من الواقع ، وفي أية صناعة قد ينشأ
 صراع في المصالح بين الفئات المختلفة ، ففي هيئة السكك الحديدية.
 مثلا نجد ان نظار المحطات وعمال الاشارات وسائقى القطارات
 ومحصى التذاكر قد تجمع بينهم مصالح مشتركة ، ولكن ربما كانت
 لهم في ذات الوقت مصالح متعارضة ، فإذا ارتفعت مرتبات نظار
 المحطات ، فان محصى التذاكر لن يرضوا بذلك ، فهؤلاء العمال
 قد تفرق بينهم الفيرة كما يوحد بينهم الحب •• وهذا ينطبق ايضا
 على العمال في الصناعات المختلفة ممن قد تعارض مصالحهم بشكل
 واضح •• فاضراب عمال مناجم الفحم ينتهى حتما برفع أجورهم •
 وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع أسعار الفحم ، ويؤثر تأثيرا ضاراً على
 صناعات عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على الفحم •• وعندما ننظر الى

التضامن المزعوم بين العمال في الدول المختلفة ، نجد ان هذه المبررة
 تنهار من اساسها ، فالتنافس بين الدول . ينعكس على صورة التنافس
 بين العمال في مختلف الدول . ولا يمكن القول بأن هذه الأوضاع
 ربما تتغير ، وانه اذا حصل العمال على نسبة عالية من التعليم بحيث
 أصبح لديهم وعى خاص بالطبقات فانهم سيتصرفون بطريقة مختلفة
 .. والحقيقة ان حرب الطبقات ينظر اليها الآن على انها قد اشتعلت
 فعلا ، وانها ظلت مشتعلة منذ زمن بعيد لاتكاد تصل اليه ذاكرة
 الانسان ، ولكن حرب الطبقات تعتمد على وحدة المصالح بين
 العمال ، وفي هذا الوقت بالذات نجد ان وحدة المصالح هذه لا وجود
 لها في عالم الواقع .

أما فيما يتعلق بالافتراض الثالث ، فقد ثبت عدم صحتنا
 بطريقتين مختلفتين .. فالتاريخ الاجتماعي للولايات المتحدة قد
 أظهر ان حرب الطبقات ليست شيئا حتميا في اى مجتمع صناعي
 متقدم ، واثبتت الحرب العالمية الأولى ان مشاعر العمال الوطنية
 كانت أقوى بكثير من « وعيهم الطبقي » .

ونريد ان ننظر الى هذه المسألة من زاوية أخرى .. أليس
 من الأفضل أن نقول ان التجارة الحرة أو اية سياسة أخرى تهدف
 الى زيادة الارتباط الاقتصادى فى العالم لم تلق تأييدا كبيرا من
 الكتاب الاشتراكيين ومن نقابات العمال ؟ اننا نجد - على العكس -
 ان الكتاب والنقابات كانوا يؤيدون دائما سياسة الحماية وقبوض
 الهجرة ، كذلك أيدوا ابعاد الاقتصاد القومى عن الاقتصاد العالمى

كوسيلة لحماية التخطيط المركزى القومى من أجل توفير « العمل الكامل » و « التنمية الاقتصادية » .. والمفكر الالمانى « نيتشه » الذى يعتبر من رواد الاشتراكية الالمانية ، هو ايضا أحد انصار الاكتفاء الذاتى .

واهتمام عدد من الكتاب الإشتراكيين ، فى الفترة الاخيرة ، ببر عصبية الامم والامم المتحدة ، يجب ألا يخفى عنا هذه الحقيقة وهى ان ميولهم الدولية كاتب عاطفية وسياسية ، ولكنها لم تمتد الى السياسة الاقتصادية بنفس الطريقة وليس من قبيل المصادفة ان عصبية الامم التى بذلت كل مافى وسعها للعمل على احياء التجارة الحرة واقامة علاقات نقدية ثابتة بين الدول ، كانت متأثرة بفلسفة المذهب الحر ، لا بفلسفة المذهب الجماعى .. فى حين أن الامم المتحدة التى تأثرت بفلسفة المذهب الجماعى ، لم تنجح حتى الآن فى بناء اقتصاد دولى حقيقى .

ولما كان النظام الجماعى يطالب بزيادة سلطات الدولة ، كما يطالب بتخطيط مركزى ، فقد أصبح هذا النظام - فى عصر الدول القومية المستقلة - القوة الدافعة للقومية الاقتصادية ، وهذه القوة قد اصبح لها تأثير كبير فى أيماننا هذه فى معظم اجزاء الكرة الارضية ، كما اصبحت هذه القوة تشكل خطرا كبيرا على السلام والحرية ، وعلى رفاهية جميع البشر .

الفصل الثالث

القومية الاقتصادية عبر الأجيال

لهذا الفصل غرض متواضع ، ولكنه على جانب كبير من الأهمية ، هو تتبع تاريخ القومية الاقتصادية منذ بدء ظهورها * وأعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها القيام بدراسة شاملة لمفردى القومية الاقتصادية في الوقت الحاضر *

ان تاريخ القومية الاقتصادية او السياسات المماثلة لها تمتد جذوره الى أول فترة سجل فيها تاريخ البشرية ، والدفاع عن هذه القومية قديم قدم النظرية السياسية ** وليس هذا امرا غريبا .. ولم تكن ثمة أية حواجز امام التجارة الدولية في كل من هاتين الحالتين : الاولى : وجود عالم منظم يتكون من دولة واحدة وتوجد فيه اقاليم داخلية وتجارة فردية ، والحالة الثانية : هي ان يكون العالم منقسما الى عدد كبير من الدول المستقلة - كما هو الحال في عالمنا اليوم - ولكن بشرط ان تمتنع الحكومات عن التدخل في المعاملات التجارية التي يقوم بها السكان عبر الحدود القومية .. لا شك أنه في الحالة الأخيرة سوف تتطور التجارة الحرة تطورا طبيعيا .. لأن الحدود السياسية لا تؤثر بأي حال في العلاقات التجارية بين شعوب الأرض . ولم يحدث أن كان للحالة الأولى

وجود فعلى ، مع أن الكثير ينادون بها . وكادت الحالة الثانية تتحقق لفترة قصيرة وفي جزء من العالم ، خلال القرن التاسع عشر ، ولكنها لم تعد الآن سوى فكرة تاريخية انطوت على فوائد مادية وأدبية لجميع الأطراف المعنية ، ولم تكن على درجة كافية من القوة تسمح لها بمواجهة عواصف القرن العشرين .

والحكومات المستقلة - مهما يكن تنظيمها وفلسفتها وأهدافها السياسية ومساحة أراضيها وعدد سكانها - كانت دائما وثيقة الاتصال بالتجارة الدولية .. وهذه الحقيقة يجب أن نعرفها من البداية ، لأن أهداف الاقتصاد الدولى والتجارة الحرة تعتبر مبدأ ثوريا جديدا يمكن توكيده بتأكيد الحرية الفردية والدفاع عنها . وليس من قبيل المصادفة أن الثورة على النظم الاقتصادية الموجهة فيما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر قد صاحبها ظهور حركات تحررية قومية ، وليس من قبيل المصادفة أيضا أن الثورة على « الدولية الاقتصادية » قد صاحبها حركات تهدف من جديد الى إخضاع الفرد لسيطرة الدولة .

ويمكننا أن نتصور تطورات القومية الاقتصادية عن طريق بعض مظاهرها ، ومع أننا نستطيع أن نعود فى ذلك الى الماضى البعيد الا أننا نفضل أن نبدأ بدولة الأغريق ، حيث نجد كثيرا من النظم والنظريات السياسية التى تؤيد فكرة القومية الاقتصادية .

والاكفاء الذاتى الذى قلنا انه الهدف الأول للقومية

الاقتصادية ، كان يتمتع باهتمام كبير فى عهد الاغريق ، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية .. وكان أرسطو يعتبر « الاكتفاء الذاتى السياسى والاقتصادى » شرطا أساسيا لقيام الدولة المثالية ، ولهذا فنحن نقرأ فى كتابه الأول عن « السياسة » :

« عندما تتحد عدة قوى فى مجموعة كبيرة فانها تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتى ، فعند ذلك تنشأ الدولة التى تستمد بقاءها من الحاجة الى الحياة ، وتواصل البقاء من أجل تحقيق حياة أفضل ، وعلى ذلك اذا كانت الأشكال الأولى للمجتمع طبيعية ، فإن الدولة تكون كذلك » .

ويظهر هذا الاهتمام بالاكتفاء الذاتى فى جميع أعمال أرسطو ، والشئ الذى كان يريد أن يصل اليه يتضح فى كتابه السابع عن « السياسة » . فبعد أن انتهى الى أن الحجم المثالى للدولة هو ذلك الذى يحقق لها الاكتفاء الذاتى ، يمضى فيقول :

« ان هذا المبدأ ينطبق على أراضى الدولة ، فكل واحد يمتدح الدولة التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى ، ويجب على مثل هذه الدولة أن تكون منتجة ، فاذا كانت الدولة تمتلك كل شئ ، ولا تريد شيئا ، فهذا هو الاكتفاء الذاتى » .

وعلى هذا فان الاكتفاء الذاتى - فى رأى أرسطو - يعنى عدم اعتماد الدولة على العالم الخارجى ، بالإضافة الى قدرتها على أن تحيا حياة طيبة مكتفية داخل حدودها .. وقد ظلت هذه الفكرة قائمة حتى

واحدا وعشرين قرنا من الزمان بعد أرسطو ، ولكن ظهرت منذ
وراءها فلسفة مختلفة تماما . وصاحب هذه الفلسفة هو الفيلسوف
الألماني « نيتشه » ، ويجب أن نذكر هنا أن « نيتشه » ربط بين
الاكتفاء الذاتي والتوسع الاقليمي ، في حين أن أرسطو ربط بين
الاكتفاء الذاتي بأقل مساحة ممكنة .

وترك الآن النظرية السياسية لنعود الى التطبيق العملي لهذه
النظرية عند الاغريق ، وليس هناك أفضل من أن أستعين بفقرة من
كتبه سير « ألفريد زيمرن » في كتابه « الكومنولث اليوناني » :

« من دواعي الفخر أن المدن اليونانية كانت بمثابة ولايات
تتمتع بالسيادة والاستقلال التام ، وجها الشديدا للاستقلال كانت
تفديه قرون طويلة من العزلة ، وكان هذا من أقوى العوامل التي
دعمت حياتها القومية .. وإذا كان على الدولة أن تتمتع بالاستقلال
فيجب عليها ألا تحكم نفسها فقط بطريقتها الخاصة ، ويتعين عليها
في ذات الوقت أن تطعم نفسها ، وأن توفر لنفسها اللبس . وليس
عليها فقط أن تدير شئونها ، وإنما عليها كذلك أن توفر احتياجاتها
الخاصة .. والحكم المحلي ، والاكتفاء الذاتي - في رأى الاغريق
غيرتان متكاملتان . »

وانتشرت فكرة الاكتفاء الذاتي في العالم القديم في الشرفين
الأدنى والأوسط خلال القرن الثالث والثاني قبل الميلاد ، والممالك
الاغريقية في مصر وآسيا الصغرى ، وغيرها من البلاد التي فتحها

الاسكندر الأكبر ، وكون منها امبراطوريته التي لم تدم طويلا
عرفت كلها آراء الاغريق السياسية ومنها نظام الاكتفاء الذاتى ..
واعتبر الاغريق الاكتفاء الذاتى أساسا للقوة السياسية ، والحقيقة
أن التطور بدأ من الاكتفاء الذاتى الى التجارة التى تسيطر عليها
الدولة ، حتى انتهى أخيرا الى الزعامة التجارية . وقد تناول هذا
الموضوع بالتفصيل البروفسور روستوفتزييف فى كتابه : « التاريخ
الاقتصادى والاجتماعى للعالم الاغريقى » ، قال :

« لكى تحقق الممالك الاغريقية أكبر درجة ممكنة من الاكتفاء
الذاتى ، عملت على تنمية مواردها ، وتبئة وتنظيم جميع القوى
البناءة للشعب ، ومن أجل تصريف منتجات بلادها عملت هذه
الممالك على فتح أكبر عدد ممكن من الاسواق عن طريق إقامة
علاقات تجارية واسعة ، وهذا يعنى فتح بلادها لبقية دول العالم
وانهاء عزلتها الاقتصادية .. وأسهل طريقة لتحقيق هذا هى السيطرة
على أهم الطرق التجارية البرية والبحرية ، لتضمن لنفسها نوعا من
الزعامة الاقتصادية بجانب زعامتها السياسية » .

وجدير بالذكر أن مبدأ الاكتفاء الذاتى - كما يطبق الآن
بصورة عملية فى بعض الدول الكبرى - قد أدى الى انتهاج سياسات
تهدف الى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. وكانت
مصر من بين البلدان الاغريقية التى سارت فى طريق القومية
الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى الداخلى .. ونتيجة لها ، انتهجت
مصر فى عهد البطالة سياسة نقدية يمكن أن نطبق عليها اسم

« القومية النقدية » وقد قال البروفسور روستوفتريف فى هذا الصدد : « ان البطالة اتهمجوا سياسة نقدية خاصة بهم . بصرف النظر عما حدث فى بقية العالم » .

ويقول أيضا : « ان الاجراء الذى كان يصاحب احتكار العملة هو استبعاد رأس المال الأجنبى من سوق النقد المصرى » . ويتحدث البروفسور روستوفتريف بعد ذلك فىصف كيف أن «القومية النقدية» التى سار عليها البطالة قد أدت الى تقسيم العالم الاغريقى الى منطقتين نقديتين : مصر وبقية هذا العالم ، وكيف أن انزال مصر الذى كانت له آثار سيئة على مستقبل هذه الدولة ترجع أسبابه الى سياسة القومية الاقتصادية والنقدية التى اتهمجتها ، وفى الداخل اتبعت مصر فى تلك الفترة اجراءات خاصة بالتخطيط الاقتصادى ، وفى ذلك يقول البروفسور روستوفتريف :

« ان الاصلاحات التى أدخلها البطالة تجاهلت تماما جوهر النظام الإقتصادى الاغريقى : الممتلكات الخاصة التى تحميها الدولة وتعترف بها على أنها أساس للمجتمع ، والحرية الاقتصادية التى لا تتدخل فيها الدولة .. ولم يكن فى استطاعة البطالة القضاء على هذه النظم قضاء تاما لأنها كانت من بين العوامل التى ساعدتهم على تحقيق هدفهم الثانى ألا وهو تحسين الأساليب الفنية وتنمية الموارد الطبيعية للبلاد ، ولكن البطالة أخذوا يحدون من هذه الحرية بالتدريج حتى يمشى ذلك مع سياستهم العامة وهى السيطرة المركزية

للدولة على كل وجوه الاقتصاد .. هذه المظاهر القديمة - رغم
القيود - لم تخف تماما من النظام الاقتصادي في مصر ..

وهذا الصراع بين الاقتصاد المفيد من ناحية وبين التقدم
الاقتصادي من الناحية الأخرى ، لم تستطع أية دولة أن تتغلب
عليه خلال الألفى عام التي انقضت منذ انتهاء الحكم البطلمي في
مصر ، ولكن في يومنا هذا ، أصبح هناك أكثر من دولة مشتركة في
هذا الصراع الذي يتحدث عنه البروفسور روستوفتريف في الفقرات
السابقة ، ويرد البروفسور « لويجي اينودي » أحد رجال الاقتصاد
الاطاليين على رأي البروفسور روستوفتريف فيقول :

« يوجد في نظام الاقتصاد الموجه الذي وضعه البطالة ، صفة
جوهرية يجب أن نوجه إليها اهتماما كبيرا .. ففي المدينة الاغريقية
كان خوف الحرب والقرصنة ، والثورات ، والمصادرة ، والسخره ،
والعبودية كلها تسيطر مثل الكابوس على أفراد الطبقة المتوسطة
خلال القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد .. وكان نظام الاقتصاد
الموجه غريبا على مصر ، وقد طبق هذا النظام حينذاك تطبيقا تاما ،
وهذا النظام قضى على عوامل الخوف التي كانت تملأ العالم الاغريقي
ولكن هذا الرأي يبدو متناقضا .. فالتنظيمات والبرامج وخطط
الانتاج .. أليست كلها وسائل تقضى على الخوف ؟ ولكن الحقيقة أن
نظام الاقتصاد الموجه في عصر البطالة كان مرادفا للحكم
الاستبدادي »

ويقول البروفسور « اينودى » ان هذا هو أسوأ أنواع الخوف
من هو أسوأ من خوف الحرب والثورة والمجاعة والقرصنة ..

نلك خلاصة تطور العلاقة بين اعومية الاقتصادية والخوف
الفردى فى العالم القديم ، وكانت لهذا التطور آثار عميقة بقيت حتى
يومنا هذا ولم تقض القومية الاقتصادية فى العالم القديم بطبيعتها
الحال على التجارة الدولية ، وكل مافصلته هو أنها استبدلت التجارة
الخاصة بالتجارة التى تسيطر عليها الدولة ، بكل النتائج التى ترتب
عليها مثل هذا الاستبدال ، فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية والاختيار
الفردى ، وفى ظروف معينة نجد أن القومية الاقتصادية تقلل حجم
التجارة الدولية عن طريق اهتمامها بالاكتماء الذاتى . ولكننا فى
ظروف أخرى نجدها تتدخل فى كيان هذه التجارة وتؤثر فى
تطورها ، اذا كان هذا التطور لا يسير فى اتجاهات سليمة ، أو لا
يقوم على أسس اقتصادية صحيحة . وما حدث فى ألمانيا النازية يبين لنا
أن التجارة الجماعية ربما كانت تجارة متطورة برغم أن هذا التطور
كان راجعا الى دوافع عسكرية وسياسية . ولكن هذا النوع من
التجارة لم يكن ليتطور عن طريق الاقتصاد الحر الذى يهتم برفاهية
الفرد أكثر من اهتمامه بسلطة الدولة .

وليس فى مقدورنا فى هذا الفصل أن نناقش التجربة التى
مرت بها الامبراطورية الزومانية فيما يتعلق بالقومية الاقتصادية .
كذلك ليس من الممكن أن نفى هذا الموضوع حقاً ، وأن نتناول

جميع التطورات التي حدثت خلال العصور الوسطى .. وليس أفضل من أن نستعين بعدة فقرات من كتاب « تاريخ أوروبا الاقتصادية والاجتماعى فى العصور الوسطى » الذى ألفه هنرى بيرين المؤرخ البلجيكى الشهير ، الكتاب الذى كان وما زال مرجعا يتجه اليه فى هذا الموضوع :

« كان هناك بعض الغزاء فى عدم وجود أية عقبات تعترض طريق التجارة بسبب الحدود السياسية ، ولكن قبل القرن الخامس عشر بدأت الأعراض الأولى للحماية تكشف عن نفسها ، وقبل ذلك لم يكن هناك دليل على وجود أية رغبة فى تقوية التجارة القومية . عن طريق حمايتها من المنافسة الأجنبية ، وفى هذا الصدد ظهرت النزعة الدولية التى كانت تميز حضارة العصور الوسطى حتى القرن الثالث عشر فى سلوك كثير من الدول .

« وفى ظل النفوذ البيزنطى والاسلامى فى صقلية وأفريقيا ، نستطيع أن نلاحظ بوادر تدخل الدولة فى النظام الاقتصادى » .
وقد أدى ظهور المدن الى تطور « الحماية المدنية » .. حدث هذا خلال القرن الرابع عشر ، ويقول بيرين فى هذا الصدد : « ان المستهلك أصبح تحت رحمة المنتج » نتيجة لذلك .

ولكن التاريخ لم يقف جامدا ازاء هذا التطور .. فالقرن الرابع عشر الذى شهد الحماية المدنية فى أقوى مظاهرها ، كما شهد مجيء السلطة الملكية فى ميدان التاريخ الاقتصادى .. فالممالك تركت

النشاط الاقتصادي لرعاياها . وكانت المدن تضع القوانين واللوائح فقط لرعاياها . وهكذا ، قرب نهاية العصور الوسطى ، بدأت الدولة تتخذ اتجاهها تجاريا .

وكان واضحا من سلوك بعض الحكومات فى أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر أنها ترغب فى حماية الصناعة والتجارة التى يمارسها رعاياها من أية منافسة أجنبية ، وأن تدخل أنواعا جديدة من النشاط فى بلادها . وكانت تلك بداية عملية تهدف فى المدى البعيد الى التخلص من دولة المصور الوسطى ، والاخذ بنظام الحماية .

ونتقل الآن الى فترة تعتبر بالنسبة لهذا البحث على جانب كبير من الأهمية . هى الفترة التى ترجع بنا الى الوراثة ثلاثة قرون تقريبا ، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر - وتتضمن ظهور فكرة الدولة القومية وتطورها .. واقتصاديات هذه الفترة ، وخاصة تنظيم الدولة للتجارة الخارجية نيابة عن السلطة القومية ، كانت تعرف « بالنظام التجارى » أو « الحركة التجارية » .

والدول التى انتهجت سياسة اقتصادية تقوم على أساس « النظام التجارى » كانت تخضع لحكومات استبدادية قوية وملكيات مطلقة قامت على أنقاض النظم القطاعية المركزية ، وكان الحكام فى هذه الفترة يتمتعون بسلطات ضخمة يمارسونها بالنسبة لنشاط رعاياهم ، بينما كانت الحريات الفردية مقيدة تماما .. والثورة التى

١
قامت ضد ذلك « النظام التجارى » كانت مرتبطة بتطور المبادئ-
الديموقراطية ، وفى انجلترا بدأت الثورة الديموقراطية فى النربع
الآخر من القرن السابع عشر ، وفى فرنسا ظهرت هذه الثورة
بعد ١٠٠ عام من هذا التاريخ .. والسياسات الداخلية لهذه « النظم
التجارية » كانت تختلف اختلافا كبيرا ، كما حدث بين فرنسا من
ناحية وانجلترا من الناحية الأخرى . وكان ثمة بعض التشابه
فيما يختص بسياسة الاقتصاد الأجنبى ، أى أثر الدولة على سير
التجارة والأموال الأجنبية .

ونستطيع أن نقول ان « النظام التجارى » أدى الى ظهور مجموعة
من النظريات التى تفسر وتبرر تدخل الدولة لتنظيم وتوجيه وتقييد
العناصر المتعددة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذه النظريات كان
مبعثها الاهتمام بالسلطة القومية والرخاء الوطنى .. وفى القرن التاسع
عشر ، سار العالم بعيدا فى اتجاه التجارة الحرة والدولية والاقتصادية
وأصبحت « الحركة التجارية » تاريخا وأصبحنا ننظر الى النظريات
الاقتصادية الخاصة بالنظام التجارى والحركة التجارية على أنها من
غرائب الماضى .. ومنذ ذلك الوقت ، وبدلا من أن تقدم فى اتجاه
التجارة الحرة ، رجعنا القهقرى ١٥٠ عاما الى الوراء ! وقد كتب
« فيليب باك » أحد المهتمين بالحركة التجارية فى مقدمة كتاب له عن
« سياسة الحركة التجارية » ان النظام الجماعى الحديث الذى يشمل
الدول السوفيتية والفاشية والنازية يعد فى كثير من النواحي أحيانا
لا أفكار ونظريات الحركة التجارية .

والحقيقة ان القومية الاقتصادية فى منتصف القرن العشرين قد
نبعت من مصدرين مختلفين لا من مصدر واحد ، الأول : النظام
التجارى ، والثانى : نظرية « العزلة القومية » التى ترجع الى عهد
الفيلسوف الالماني « نيتشه » ، والثانى منهما على جانب كبير من
الأهمية .

وكان النظام التجارى يتضمن عناصر معينة لا توجد فى عالم
المناصر مثل الاستعمار ، وعناصر أخرى واضحة فى مجتمعنا الحالى
مثل الاهتمام بميزان المدفوعات وتوفير العمل الكامل .

وتعزى نهاية النظام التجارى الى كثير من الأسباب ، فالنظام
التجارى الذى كان مرتبطا أشد بالارتباط بالدولة وبكيانها وسلطانها .
اختلفت مظاهره العملية من بلد الى آخر . . . وانهار هذا النظام التجارى
فى فرنسا على أثر انهيار الملكية المطلقة ، وانهى النظام التجارى
البريطانى الذى كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنظام الاستعمارى القديم
فى بريطانيا على أثر نشوب الثورة الأمريكية . والثورة الصناعية التى
ظهرت فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت
عاملا جديدا جعل بالقضاء على القيود التى تميز بها النظام التجارى .
« والتجارة الحرة » التى نادى بها « آدم سميث » فى عام استقلال
أمريكا أصبحت حقيقة من حقائق السياسة البريطانية بعد ذلك
بسبعين عاما .

وعندما قررت بريطانيا العظمى أن تترك الزراعة من أجل

الاهتمام بالصناعة قررت أيضا قبول مبدأ العلاقات الاقتصادية الدولية كحقيقة أساسية من حقائق الحياة •• والاضطراب الدولي يؤدي بطبيعته الى ظهور القومية الاقتصادية • وكان السياسي البريطاني « كويون » يعتقد أن التجارة الحرة يمكن أن تحقق السلام • وقد ننظر بعين الشك الى هذا الاعتقاد في الوقت الحاضر ، ولكن تجاربنا تبين لنا ان الخوف من الحرب أو الاستعداد للحرب يؤدي الى ظهور القومية الاقتصادية ، في حين أن الأمن السياسي يعد شرطا أساسيا للدولية الاقتصادية • ويمكن القول أيضا ان القومية الاقتصادية تميل الى تعريض السلام للخطر وجعل الصراع أمرا محتملا •

وعلى انقراض الحركة التجارية بدأت تظهر صور جديدة من القومية الاقتصادية واتخذت هذه الصور على طول القرن التاسع عشر شكل الحماية الحرة . لا شك القومية الاقتصادية كما أوضحنا في الفصل الأول •• ومع ان الثورة الأمريكية كانت في أحد مظاهرها ثورة على الحركة التجارية ، فإن الكساندر هاميلتون ، أحد دعاة هذه الجمهورية قد وضع الأساس الفكري والعملي لشكل جديد من أشكال القومية الاقتصادية في الكتاب الذي ألفه بعنوان : « تقرير عن موضوع الصناعة » وبعد هذا التقرير أهم رد على مبادئ التجارة الحرة التي وضعها آدم سميث في كتابه « ثروات الأمم » ، والتقرير من الناحية الأخرى يعتبر بمثابة حجر الزاوية لسياسة الحماية الأمريكية •• وكان الكساندر هاميلتون مهتما في أيامه ، على نحو ما يهتم ساسة الدول المتخلفة اليوم ،

بالدول الصناعية الفنية . وفي عهد هاميلتون كانت بريطانيا الدولة الصناعية الفنية القائمة ، وكان تقدمها الصناعي يعد مثلاً رائعاً أرادت هذه الجمهورية الشابة أن تحذو حذوه .

وفي ١٧٩١ كانت « الحركة التجارية » تصدع ، وكانت التجارة الحرة قائمة فقط على الورق ، وكان تدخل الدولة في التجارة الخارجية هو القاعدة ، حتى في إنجلترا . . ونادى هاميلتون باتخاذ اجراءات حكومية لتشجيع الصناعات المحلية ، لاسبب اهتمامه بالتجارة الخارجية أو ميزان المدفوعات ، ولكن بسبب اهتمامه بتطوير الاقتصاد الداخلى للولايات المتحدة ، ويتضح هذا في رأيه التالى الذى أوردته في تقريره المذكور .

« من الأفضل أن نعد الظروف الرئيسية التى يمكن أن نستتج منها أن المنشآت الصناعية لا تساعد فقط على ايجاد زيادة فعلية في الانتاج والايادات في الدولة ، ولكنها تساهم مساهمة أساسية في مضاعفة الانتاج والايادات بشكل لم يكن يتحقق لولا وجود هذه المنشآت وهذه الظروف هي :

١ - تقسيم العمل .

٢ - التوسع في استخدام الآلات .

٣ - زيادة توظيف أفراد المجتمع الذين لا يشتركون فعلاً في

هذا العمل .

٤ - زيادة الهجرة في الدول الأجنبية .

• - تاحة الفرصة لظهور المواهب المختلفة التي تميز بها الأفراد .

٦ - فتح المجال أمام المشروعات المختلفة .

٧ - إيجاد طلب مستمر وثابت على الانتاج الزائد للأراضي .

وجدير بالملاحظة ان « هاميلتون » اقترح استخدام الاعانات

الحكومية لتشجيع الصناعات المحلية ، بنفس الطريق التي تستخدم بها التعريفات الجمركية للحد من منافسة البضائع الأجنبية . وقال في هذا الصدد :

« ان استبدال الصناعات الأجنبية بالصناعات المحلية معناه انتقال الأرباح التي قد تحنها الدولة من استخدام الآلات بنفسها الى الدولة الأجنبية . . . »

ومع أن « هاميلتون » يشير في هذه الفقرة الى صناعة المنسوجات . الا أن اقتراحه هذا يمكن أن يطبق بصورة عامة على معظم الصناعات . وسيأتي الوقت الذي يجب أن تتسائل فيه عما اذا كانت الصناعة المحلية الجديدة المتطورة يمكن أن تنتج بضائع رخيصة وجيدة مثل البضائع التي تستورد من الخارج . . . والجدال بين الحماية والتجارة الحرة يقوم على هذا الأساس ولكن اهتمام « هاميلتون » كان موجه قبل كل شيء الى خلق صناعات جديدة على أساس ان هذه الصناعات

تصبح على جانب كبير من الأهمية عندما تصل الى درجة الكمال
 . . ونظريته التي طورها بعض الاقتصاديين من بعده - ولخصه
 . فردريك ليست - أصبحت تعرف بنظرية « حماية الصناعات
 الناشئة » ، وتطبيق هذه النظرية على الصناعات المكتملة يعتبر خطأ
 كبيراً ، ومع ان الكساندر هاميلتون يعتبر رائد الحماية الاقتصادية في
 أمريكا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فإنا لا نستطيع
 أن نعتبره مسئولاً مسئولية كاملة عن نوع الحماية الذي ظهر في أمريكا
 في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . . ونظريات
 هاميلتون يستخدمها اليوم زعماء الدول المتخلفة ، بالإضافة الى نظريات
 وسياسات أخرى أقل أهمية .

والتشجيع المصطنع للصناعات الجديدة يمكن تبريره من الناحية
 الاقتصادية إذا كانت هذه الصناعات لا تحصل على مزيد من الاعانات من
 الدولة بمجرد أن تكتمل نموها ، والنظرية الخاصة بزيادة تنوع
 الأعمال والخبرات داخل الدولة يمكن تبريرها على أسس أخرى غير
 الأسس الاقتصادية ، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن نستفسر عن
 نتائج هذا التنوع بالنسبة للأسعار المرتفعة التي يتعين على رجل الشارع
 أن يدفعها مقابل ما يشتره ، وهذا هو الأسس الوحيد الذي يجب
 مراعاته عند اتخاذ أى قرار اقتصادى .

ومع أن اهتمام الكساندر هاميلتون كان موجهاً الى تنمية الصناعات
 الجديدة فإنه يعتبر مقترحاته على جانب كبير من الأهمية بالنسبة

للزراعة أيضا ، فقد وجه الاهتمام الى النتائج التى يتعرض لها المنتجون الزراعيون الامر يكون بسبب الاضطراب الناتج عن التذبذب فى الطلب الأجنبى •• وأشار الى أن نمو الصناعة مع تشجيع الهجرة سيزيد السوق المحلية الخاصة بالمنتجات الزراعية •• وكان رأى هاميلتون أن السوق المحلية لها الأفضلية على السوق الأجنبية ، لأنه يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها •• وعاد هاميلتون الى هذا الموضوع فقال : « يبدو أن هناك أسبابا قوية لاعتبار الطلب الأجنبى على المنتجات الزراعية الفائضة عاملا لا يمكن الاعتماد عليه وان هناك رغبة فى استبدال السوق المحلية بالطلب الأجنبى ، ولحماية هذه السوق ليست هناك من طريقة سوى زيادة المؤسسات الصناعية »

وتطورت نظرية الصناعات الناشئة بعد ذلك ، ووصلت الى صورتها الكاملة على يد الاقتصادى الالمانى « فردريك ليست » الذى وضع كتابا عن « النظام القومى للاقتصاد السياسى » •• ومن الخطأ بطبيعة الحال أن نعتبر « هاميلتون » و « ليست » متفقين فى كل شئ ، فأوجه الاختلاف بينهما تفوق أوجه الشبه ، فليس هناك شئ عدوانى نحو العالم الخارجى فى نظرية هاميلتون الخاصة بالحماية الاقتصادية ، ولكن « ليست » يهتم اهتماما كبيرا باعتبارات السلطة والسياسة الاقتصادية بالنسبة للدولة فى رأيه وسيلة لتحقيق تطورها وازدهارها ، وهو يؤيد امتلاك الدولة لمساحة كبيرة من الأراضى ، وعدد كبير من السكان ، ويشترط تمتعها بنظام اقتصادى متوازن ، ويؤكد ان الدولة يجب أن تحصل

على قوة عسكرية كبيرة لتحمل استقلالها السياسى وتؤمن طرق تجارتها ، وعلى عكس « هاميلتون » ، يهتم « ليست » بإيجاد منفذ للسكان الزائدين كما يؤكد الحاجة الى المستعمرات .

والملاحظة التالية التى توضح الفرق بين فلسفة « ليست » وفلسفة « هاميلتون » قد أشار إليها وليام رابارد فى مقاله عن « الخطر المشترك للتسلح الاقتصادى والعسكرى » .

يقول رابارد : ان « ليست » يؤمن بأن « الحماية الصناعية ليست نتيجة زائفة للتفكير السياسى كما تعودنا أن نسمع فى المدرسة ، فالتاريخ يبين لنا ان قيود التجارة قد ظهرت اما نتيجة للجهود الطبيعية التى تبذلها الدولة لتحقيق الرخاء والاستقلال والقوة ، واما نتيجة للحروب والاجراءات التجارية المعادية التى تتخذها الدول المتفوقة صناعيا » . وعلى هذا فان « ليست » يعتبر الحرب مندبا دائما لسياسة الحماية ويوجه رابارد اهتمامنا الى النتيجة التى وصل إليها « ليست » ، وهى أن « الحرب التى تحول الدولة من بلد زراعى الى بلد صناعى زراعى تعتبر نعمة لهذه الدولة ، فى حين ان السلام الذى يعود بالدولة الى الطريق الزراعى بعد أن كانت تسير فى الطريق الصناعى » . يعتبر بطبيعة الحال أكثر ضررا من الحرب ، « وهنا ترفع القومية الاقتصادية رأسها القبيح » وبدلا من أن تكون وسيلة للقومية السياسية ، تبدو وكأنها سياسة ترحب بالحرب كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية

مختلة .

وبمجرد أن تطورت الصناعة الأمريكية ، وأصبحت الصناعة
الألمانية على جانب كبير من القوة ، لم تعد آراء « هاميلتون » و« وليست »
تناقش في هاتين الدولتين مع أنها مازالت تتردد في الدول الأخرى
يرددها ساسة هذه الدول .. ولكن الصناعات الناشئة التي تخضع
للحماية مازالت مرتبطة بالدولة ، وكان البعض يصر على أن تكون
حماية الصناعات الناشئة بمثابة حماية للمصالح العامة ، وهذه المصالح
تعتبر مسئولة الى حد كبير عن ظهور نظرية الحماية الاقتصادية في
أوروبا الغربية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والفترة الأولى
من القرن العشرين ، كما أنها مسئولة أيضا عن استمرار بقاء نظرية
الحماية في الولايات المتحدة .

والحماية التي ظهرت في القرن التاسع عشر كانت وسيلة معتدلة
لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، على عكس القيود التجارية الشديدة
التي اتبعت في القرون السابقة وأهمها التعريفات الجمركية لم تؤثر
في نظام الاسعار ، ولم تقطع العلاقات القائمة بين الأسواق العالمية
ولكنها أثرت في توزيع الموارد والصناعات في جميع أنحاء العالم ، ولحل
نظام الأسواق والاسعار يؤدي عمله دون توقف .. وكان نظام الحماية
في القرن التاسع عشر ينطبق في المجتمعات الحرة ، في وقت كانت فيه
سلطات الدولة الاقتصادية ضعيفة في جميع أنحاء العالم الغربي ، وكان
هناك في تلك الأيام اهتمام كبير في كل مكان بخلق اقتصاد عالمي
متطور ، فنمو التجارة ، واستمرار التعامل على أساس الذهب ، وتدفع

ربوبس الأموال من بلد الى آخر ، وسهولة الهجرة - بكل تلك كانت
علامات تدل على مدى الاهتمام بالاقتصاد العالمى . وكانت القومية
السياسية قائمة ولكن الديمقراطية المتخزرة كانت تتغلغل بشكل
واضح فى جميع النظم الجماعية ، والدليل على ذلك تحرر النظم
القيصرية فى روسيا بعد عام ١٩٠٥ . وكان الاقتصاد العالمى ينمو
ويتسع بصفة مستمرة ، ووقع الصدام بين القوميات القوية الذى انتهى
بنشوب الحرب العالمية الأولى حدث فى وقت كان العالم يقترب فيه
بشكل واضح من تحقيق اقتصاد عالمى متكامل .

والاعتراف بذلك لايعنى انكارنا ان سموم الحماية الاقتصادية
كانت لها آثار خطيرة على مستقبل العلاقات الدولية ، فالحرب العالمية
الأولى أوقفت تيار الاقتصاد العالمى ، وأدت الى ظهور القومية الاقتصادية
طبقا لنظرية " ليست " وفى استطاعتنا أن نحدد الطريق الذى كانت
تتسلكه الاحداث لو لم تقم الحرب . هل كانت مقدرا الحماية
الامريكية والالمانية والروسية أن تستمر فى تطورها ؟ هل كانت
بريطانيا العظمى ستستسلم لآغراء أتباع جوزيف تشمبرلين فتتخلى عن
نظام التجارة الحرة ؟ ان أحدا لا يستطيع أن يجزم برأى فى هذا
ولكن ليس هناك شك فى أنه حتى ولو لم تنشب الحرب العالمية الأولى ،
فإن التجارة الحرة كانت ستحتاج الى عدد من الأبطال الجدد الأقوياء
المتحمسين لها فى القرن العشرين حتى تستمر فى طريقها نحو تحقيق
التكامل الاقتصادى العالمى التام ، بدلا من أن يمزقها تيار الحماية
القوى .

والتجارة والحرب لا يجتمعان معا ، فنشوب حرب على نطاق عالمي ، وقيام حرب تستنفذ جميع موارد الدولة المحاربة ، لا يمكن إلا أن يقضى على العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد انهار مستوعب الذهب الدولي تحت ضغط الحرب ، وفرضت قيود شاملة على التجارة والدفع ، وقطعت خطوط التجارة وتطلبت احتياجات الحرب سلطة اعتراض قوية على القرارات الخاصة بنظام الأسعار ، وكانت القومية الاقتصادية هي « المنتصر الحقيقي » في الحرب العالمية الأولى ، تماما كما كانت « الجماعة » هي المنتصر الحقيقي في الحرب العالمية الثانية .

ونأتي الآن إلى الأحداث التي يعرفها القارئ المتقدم في السن ، ويجهلها القارئ الأصغر سنا ، فاعادة بناء الاقتصاد بعد عام ١٩١٨ تحت رعاية عصبة الأمم ، ثبت أنه ينطوي على خطر كبير نظرا للاتجاهات المتعارضة التي كانت تسود العالم في العقد الثالث من هذا القرن . فاعادة تنظيم النقد قد نفذ باعتباره أجدر الموضوعات وأكثرها أهمية في فترة ما بعد الحرب . وكان هناك توسع كبير في تحركات رؤوس الأموال الدولية ، وبخاصة رؤوس الأموال التي تخرج من الولايات المتحدة ، وأعيد فتح الطرق التجارية بسرعة ، ومنع هذا فان أعمال هذا البناء كان ضعيفا ، فالتنظيم النقدي كان سطحيًا وتبين في ذلك الوقت انه كان زائفا . وكانت تحركات رؤوس الأموال نتيجة لنشاط التجار ، ولم تكن نتيجة لاهتمام البنوك باستغلال الفرص الاقتصادية في الدول المقترضة . وكثير من هذه الاستثمارات حملت

مهما بذور الفشل وما هو جدير بالملاحظة ان ربط الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على أساس غير سليم ، بالإضافة الى الأخطاء الفنية التي ينطوى عليها المعيار الجديد للذهب قد ساعد على ظهور موجة من التضخم بدت آثارها في جميع أنحاء العالم ، وتنتجت عنها أضرار خطيرة ظهرت بوضوح في موجة الكساد المدمر الذي جاء في أعقابها .

والدولة المالية التي ظهرت في العقد الثالث من هذا القرن كانت تتعارض تماما مع السياسات التجارية المقيدة في ذلك الوقت كما كانت تتعارض مع انتشار القومية النقدية . . . ولسنا نكرر أن مراقبة النقد الأجنبي وقيود الاستيراد التي ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى سرعان ما اختفت من جديد . ولكن القومية الاقتصادية كانت قوية في ذلك الوقت ، كما كانت تتطور بصورة مستمرة ، سواء في الدول القديمة أو في الدول التي نالت استقلالها أو التي تكونت حديثا بعد مؤتمر باريس عام ١٩١٩ وتأثرت الدول الحديثة بنظرية الصناعات الناشئة . والدول القديمة بنظرية حماية المصالح العامة . وفي بريطانيا العظمى كان ازدياد الميل نحو الحماية الاقتصادية من الأغراض التي تشير الى التدهور الاقتصادي . وفي الولايات المتحدة كانت هذه الحماية نتيجة لفشل الكونجرس والحكومة والشعب في فهم الآثار التي ترتبت على التغيير الشامل في موقف الولايات المتحدة من المشئون الدولية . وبعد التطور السريع الذي مرت به الولايات المتحدة أصبحت هذه الدولة الزعيم الجديد للاقتصاد العالمي وويؤت الولايات المتحدة :

عن الدول. القديمة مسؤوليات ضخمة بعد أن عجزت تلك الدول عن القيام بها بسبب ما أصابها من آثار الحرب ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن قد بلغت درجة كافية من التضخيم تسمح لها بالقيام بهذه المسؤوليات بطريقة حكيمة ، ولهذا شهد العقد الثالث من هذا القرن كثيرا من القروض الأجنبية التي تقدم بدون تمييز ، كما شهد ارتفاعا كبيرا في التعريفات الجمركية . . ولهذا أيضا أخفق الكثيرون في معرفة أن الدولة المقرضة يجب أن تسير نحو التجارة الحرة. ولا تبعد عنها إذا كانت تريد أن تتجنب الوقوع في خسائر ضخمة .

وانتهى هذا العقد الثالث الذي افتقر الى الحكمة الى أخطر أزمة اقتصادية عرفتها العصور الوسطى من قبل ، فقد أدى ذلك الى ظهور كساد مدمر في العقد الرابع ، كما أدى الى انتشار العقائد والأساليب الجماعية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بعض دول الغرب ، أضف الى ذلك تدهور وقي أصاب نظرية الدولية الاقتصادية ومذهب التحرر الاقتصادي . . وظهرت القومية الاقتصادية من جديد بعد أن اختفت أكثر من قرن ، وظهرت هذه القومية الاقتصادية أولا في صورة حركة تجارية جديدة ثم في بعض الصور المتطرفة التي كان ينادي بها الفيلسوف الألماني « يوحنا نيتشه » عام ١٨٠٠ ، وظهرت آراء نيتشه عن الاكتفاء الذاتي القومي . . أذاع هذه الآراء وأبلسها ثوباجديدا . جون مينارد كينز ، عام ١٩٣٣ ، وهو من أبرز المفكرين الاقتصاديين في هذا القرن . . استطاع « كينز » في هذه الفترة الدقيقة أن يضع

مواجهه الضخمة الفكرية والأدبية وقدرته الفائقة على الانخراط في خدمة
القومية الاقتصادية •

ولكن الذى طيق نظريات نيتشه تطبيقا عمليا لم يكن أحد
المفكرين ، وإنما كان واحدا من الرجال الصليبيين : هودكتور « هيمانر
شاخت » الالماني الذى يعتبر واضع السياسة الاقتصادية النازية •
وفى منتصف العقد الرابع من هذا القرن ساعدت سياسة « شاخت »
على تحقيق الاكتفاء الذاتى لالمانيا عن طريق أساليب التجارة الجماعية
التي كانت تشمل « الغزو السلمى » لجارات ألمانيا فى حوض نهر
الدانوب كمقدمة ضرورية لزحفها السكرى على النمسا عام ١٩٣٨ ،
وعلى براغ عام ١٩٣٩ ، وكمقدمة للحروب العدوانية التى بدتها ألمانيا
فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وهكذا وضعت نظرية نيتشه موضع
التنفيذ بعد ١٣٠ عاما من ظهورها •• وساعدت آراء « شاخت » عن
القومية الاقتصادية على بلورة السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد
السوفييتى الذى يعتبر اليوم من أقوى معادل القوميسنة الاقتصادية
فى العالم •

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ظلت القوميسنة
الاقتصادية القوة السائدة فى معظم دول العالم ، ومع أن أكثر صورها
تطرفا وهى التى نادى بها « نيتشه » كانت تقتصر على الكتلة السوفيتية
فإن كثيرا من الدول الأخرى ظلت تفرض قيودا على تجارة المدفوعات
لكى تحمى خططها القومية الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وميزان

مدفوعاتا ورصيدا من النقد .. وسيجد القارىء فى الفصل الختامى لهذا الكتاب مناقشة للنظريات الأساسية التى ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتى تؤثر فى السياسات الاقتصادية القومية التى تطبق على نطاق واسع فى الوقت الحاضر .

والشئ الذى يجب أن نلاحظه فى ختام هذا الفصل الذى تناولنا فيه موضوع « القومية الاقتصادية عبر الأجيال » ، هو أنه قد ظهر فى أواخر العقد الخامس من هذا القرن حتى الوقت الحاضر تيار مضاد للقومية الاقتصادية ، وإذا استمر هذا التيار الذى يقتصر فى الوقت الحاضر على العالم الغربى ، فإنه قد يبدأ عصر جديد فى تاريخ العالم الاقتصادى ، وقد يجد المؤرخون فى المستقبل أن تيار القومية الاقتصادية الذى بلغ ذروته فى أواخر العقد الرابع قد تحول تحولا خطيرا فى بداية العقد السادس من هذا القرن .

الفصل الرابع

رأى كينز فى القومية الاقتصادية

كان لآراء « نيتشه » عن الدولة الجماعية ، أثر كبير على نظريات العصر الحديث ، ويمكن معرفة هذا الأثر من كتابات « ججون مينارد كينز » أبرز الاقتصاديين السياسيين فى الربع الثانى من القرن العشرين ، فمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ثار كينز على النظام الدولى المتبع فى معيار الذهب ، وجعل من نفسه مدافعا عن الاستقلال النقدى القومى ، ثم لعب بعد ذلك دورا بارزا فى اخراج بريطانيا العظمى من ميدان التجارة الحرة ، وكانت خطورته التالية هى : مناداته بالاكفاء الذاتى القومى ++ وبعد أن سار فى هذا الطريق ، تغيرت آراؤه خلال الحرب العالمية الثانية وأصبح فى الفترة الأخيرة من حياته من أشد المؤيدين للتعاون الاقتصادى الدولى الذى يقوم على أساس المشاركة الانجلو أمريكية .

وكانت أول تدريبات كينز فى ميدان الاقتصاديات القديمة ، وقد تطبع بتقاليد التجارة الحرة التى كان يتميز بها اقتصاد بريطانيا ، وتمسك بهذه الآراء تمسكا شديدا حتى يناير سنة ١٩٥٣ ، وفى ذلك الوقت ، كان كنز رئيس تحرير سلسلة من النشرات الخاصة التى أصدرتها صحيفة مانسستر جارديان تحت عنوان : إعادة تمييز أوروبا

وظهر أول عدد من هذه السلسلة في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وفي هذا العدد نستطيع أن نقرأ المقال الافتتاحي الذي كتبه كينز تحت عنوان :

« المحافظة على استقرار العملات الأوروبية : خطة لمديسة جنوا » . وفي هذا المقال يتحدث كينز عن رأيه في التنظيم النقدي فيقول :

« اننى لا أرى حلا آخر للمحافظة على استقرار العملة بطريقة عملية سوى الحل التقليدى - وهو وضع معيار للذهب فى أكثر عدد ممكن من الدول » .

والعدد الثانى عشر والأخير من هذه السلسلة الذى صدر فى ٤ يناير سنة ١٩٢٣ تضمن مقالا هاما لكنز بعنوان : « المبادئ الأساسية » نختار منه الفقرة التالية :

« يجب أن تتمسك بالتجارة الحرة بمعناها العام كنظرية ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها .. ويجب أن تتمسك بهذه النظرية - التجارة الحرة - حتى لو لم نلق نفس المعاملة الاقتصادية .. وأقصد بالتجارة الحرة إلغاء أية محاولة تهدف الى توفير امدادات خاصة من الأغذية والمواد لأنفسنا ، على الرغم مما يقال عن ضغط السكان على الموارد ، وضغط السكان سيؤدى حتما الى نظام من الدول انقوية المسلحة التى تستولى على الموارد من الدول الضعيفة » .

وتحول كينز الى القومية الاقتصادية جاء بطريقة تدريجية

تصف بالبطء ، ولاشك أن هذا التحول قد حدث نتيجة لشعوره بعدم جدوى سياسة الحماية الاقتصادية فى عالم ما بعد الحرب ، ونتيجة لفشل التنظيم النقدى خلال العقد الثالث من هذا القرن . وكانت هناك فى الحقيقة أشياء كثيرة تقلل من حماس أنصار مبدأ التجارة الحرة ، وبطبيعة الحال ظل عدد كبير من هؤلاء الأنصار يناضلون من أجل خلق اقتصاد عالمى فعال . .

وظهرت آراء كينز على فترات ثلاث ، الأولى فترة التجارة الحرة التى انتهت فى عام ١٩٢٣ بظهور كتاب الإصلاح النقدى ، والفترة الثانية هى التى أصبح فيها كينز من أنصار العزلة الاقتصادية ، وقد استمرت من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٣ ، والفترة الثالثة بدأت أثناء الحرب ، أى فى عام ١٩٤٣ ، واستمرت حتى وفاة كينز عام ١٩٤٦ .

وتركت عودة كينز الى التعاون الاقتصادى الدولى أثناء الحرب آثارا مختلفة عن آراء كثير من أتباعه ، فقد رأى البعض أن تحوله الى القومية الاقتصادية كان تطورا غير عادى ، وأن عودته الى التعاون الدولى يعد رجوعا الى فلسفته الشخصية الأساسية .

ورفض فريق آخر أن يتبع « كينز » فى عودته الى التعاون الاقتصادى الدولى ، وهذا الفريق هو الذى يؤيد القومية الاقتصادية ويرى أن الفترة الأخيرة من حياة كينز التى تخول فيها الى التعاون الدولى كانت فترة غير طبيعية ، كما يعتقد أنه لو عاش كينز أكثر من

ذلك ، فانه كان سيعود الى القومية الاقتصادية ، متبعا سياسة العزلة الاقتصادية القومية .

ومع أن كتابات « كينز » التى أيد فيها القومية الاقتصادية هى التى تهمنا فى هذا الكتاب ، الا أن تحوله من التعاون الدولى الى القومية الاقتصادية ، ثم عودته الى التعاون الدولى بعد ذلك ، انما هو فى الحقيقة تطور ينطوى على كثير من الدلالات التى تلقى ضوئا كثيرا على المشكلات التى ناقشها هذا الكتاب ، وسوف نورد الكثير عن هذه المشكلات فيما بعد .

واهتمامى بهذا الكتاب ليس بالطبع اهتمام مؤلف بشخصية كينز ، وانما هو اهتمام أحد الدارسين لنظرياته وآرائه ، والمناقشة التى ستأتى فيما بعد تنقسم الى خمسة أجزاء - الجزء الأول : يتناول قومية كينز النقدية ، والثانى ، يتناول كفاحه من أجل اتباع سياسة التعريف الجمركية كبديل لسياسة بريطانيا التقليدية التى تقوم على أساس التجارة الحرة ، والثالث : خصص لرأى كينز فى سياسة الاكتفاء الذاتى القومى ، والرابع : يتناول رجوع كينز الى التعاون الدولى - أسبابه ومغزاه ، والخامس : يبحث موقف كينز من النظام الحر والنظام الجماعى .

وعندما نشر « كينز » كتابه عن « الإصلاح النقدى » عام ١٩٢٣ لم يكن جديدا على ميدان النقد ، فكتابه عن « العملة النقدية » كان قد أكسبه شهرة كبيرة كما منحه مقعدا فى اللجنة الملكية على

الرغم من صغر سنه .. وخلال الحرب العالمية الاولى ، وفي مؤتمر السلام الذي أعقبها ، كان « كينز » موظفا في وزارة الخزانة ، وفي عام ١٩٢٣ كان المؤلف المشهور لكتاب « النتائج الاقتصادية للسلام » .. وقد أسهم هذا الكتاب كثيرا في هدم معاهدة صلح فرساي ، وكتاب « الاصلاح النقدي » ، وهو أول وأعنف هجوم شنه كينز على معيار الذهب ، كان بمثابة قبلة زمنية وضعت تحت القضبان التي يسير عليها قطار تنظيم النقد الدولي البطيء .. والشئ الذي كان يهدف اليه هذا النظام هو التنظيم الدولي لشئون السياسة النقدية ، وتسخير اهداف السياسة الداخلية لاحتياجات الدولة من العملات الاجنبية .. وكان يتعارض تعارضا تاما مع آراء كينز التي تنادى باقتهاج سياسة قومية مستقلة وأسعار صرف متغيرة ، وكانت هذه الآراء الموضوع الرئيسي في كثير من مؤلفاته .

ولكى تتبع تطور آراء « كينز » يجب أن نبدأ بمناقشة كتاب « الاصلاح النقدي » ، فهذا الكتاب له جانب نظري وجانب عملي وفي الجانب النظري منه يضع كينز الاستقلال النقدي القومي قبل التوازن الدولي للأسعار وقبل علاقات الصرف المستقرة بين العملات .. وفي الجانب النظري ، يعارض « كينز » تأثير نظام الاحتياطي الأمريكي على معيار الذهب ، وفي كلا الجانبين يؤكد « كينز » الاستقلال النقدي القومي ويعارض نظام النقد الدولي ، والفقرة التالية توضح آراء كينز النظرية :

« حيث أن سعر الصرف بين عملة إحدى الدول وعملة بقية العالم

على افتراض أن هناك عملة أجنبية واحدة يعتمد على العلاقة بين مستوى الأسعار الداخلية ومستوى الأسعار الخارجية ، ونتيجة لذلك فإن التبادل لا يمكن أن يكون مستقرا ما لم يبق مستوى الأسعار في الداخل والخارج مستقرا ، وإذا كان مستوى الأسعار الخارجية خارجا عن سيطرتنا ، فيجب علينا أن نخضع مستوى أسعارنا في الداخل إلى ما تمتلكه عملاتنا الأجنبية ، وإذا كان مستوى الأسعار الخارجية غير مستقر ، فانا لا نستطيع المحافظة على استقرار مستوى أسعارنا وعملاتنا الأجنبية ، وعند ذلك يتعين علينا أن نختار بينهما •

«والاختيار الصحيح ليس واحدا بالنسبة لجميع الدول ، فيجب أن يتوقف جزئيا على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية للدولة ، ومع هذا فيبدو أن هناك في كل حالة افتراض في صالح استقرار الأسعار ، إذا مكن تحقيق هذا الاستقرار ، واستقرار العملات الأجنبية يعتبر في صالح المشتغلين بالتجارة الخارجية ، فاستقرار الأسعار من ناحية أخرى يعتبر على جانب كبير من الأهمية» •

وتعريف أسعار النقد الأجنبي في ضوء العلاقة بين مستويات الأسعار الداخلية في الدول المختلفة يعد مباحة في تبسيط العلاقات الحالية الأكثر تعقيدا ، ويقول البرفسور «جون وليامز» ، أن المشكلة بين أهداف الاستقرار النقدي في الداخل والخارج أكثر وضوحا من الواقع ، وهي ترجع إلى التطبيق الحرفي لنظرية مقياس الذهب ، ولكن الحقيقة أن هناك تذبذبا كبيرا في الأسعار العالمية ، وتستطيع الدولة إما

أن تشارك في تحركات هذه الأسعار ، وتحافظ على استقرار النقد الأجنبي ، وأما أن تتخلى عن هذا الاستقرار وتسلك طريقا مستقلا في أسعارها الداخلية .. ومهما تكن الأسباب التي تدفع الى اختيار الطريق الثاني بدلا من الطريق الاول ، فإنه يجب أن تعرف جيدا ان الدولة التي تختار هذا الطريق لابد ان تقطع علاقاتها الاساسية مع الاقتصاد العالمى .. ومثل هذا القرار يعد الخطوة الاولى في اتجاه العزلة القومية والخطوة الاولى يعقبها فى الغالب خطوات وخطوات .

ويقول «كينز» فى الفقرة السابقة أن «استقرار العملات الاجنبية يعتبر فى صالح المشتغلين بالتجارة الخارجية» وهو بذلك يتجاهل المنزى الحقيقى لاسعار الصرف المستقرة بين العملات المختلفة ، واستطاعت الدول فى الماضى باستخدام وحدة نقدية قومية أن تحقق التماسك الاقتصادى فى الداخل .. ويعتبر الاستقرار أساسا هاما يقوم عليه الاقتصاد العالمى .. والعملات المستقرة التي يسهل تحويلها الى العملات الأخرى هي أجسن الوسائل التي نخطو بها نحو تحقيق العملة الدولية ، فهذه العملات المستقرة تجعل من الممكن تحريك تيارات التجارة المستقرة ، وهذه العملات بالاضافة الى التجارة الحرة مما يحقق التكامل الاقتصادى الدولى ، وليس المشتغلون بالتجارة الخارجية وحدهم هم الذين يستفيدون من هذا الوضع ، وإنما تمتد انفاذة الى المنتجين والتجار والمستهلكين على السواء ، لأن ثرائهم يزيد بزيادة التقسيم الدولى للعمل ووجود أسواق كبيرة يمكن الاعتماد عليها .. ومن الواضح أن «كينز» فى عام ١٩٥٣ لم

يكن يعرف أهمية نظام النقد الدولي ، ولكن كل ما كان يسترعى
اهتمامه هو السعى الى تحقيق الاستقلال النقدي القومي .

وكان كينز - وكثير من الاقتصاديين في أوائل العقد الثالث
من هذا القرن ، يؤيد التجريد . . . ومستوى الاسعار المستقر ، الذي
أراد «ايرفنج فيشر» أن يكون الهدف الحقيقي الوحيد للسياسة النقدية
أصبح بعد ذلك هدفا مغريا . . . وبدأ الاقتصاديون ينظرون باحتقار
الى معيار الذهب الذي اعتبروه من مخلفات العصور البائدة ، ويقول
كينز :

يعتبر معيار الذهب في الحقيقة من آثار الماضي السيئة وكل واحد
مننا ، ابتداء من محافظ بنك إنجلترا حتى أصغر موظف ، يهتم أولا
بالمحافظة على استقرار التجارة والاسعار والعمل ؛ وليس من المحتمل
- اذا اضطررنا الى الاختيار - أن نضحى بهذه الاشياء في نظير
طريقة بالية تحدد قيمة الجنيه بالنسبة لرصيده من الذهب ، وأنصار
هذه الطريقة القديمة لا يراعون كيف أنها أصبحت بعيدة جدا عن روح
العصر واحتياجاته .

والسبب الآخر لاعتراض كينز على عودة بريطانيا الى معيار
الذهب يتعلق بظهور الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى
كدولة مالية ضخمة ، يقول كينز :

التي أرى أن هناك أسبابا كثيرة تدفعني الى الاعتراض على اتخاذ
الذهب أساسا للتعاقل على أمل أن هذه الطريقة تحقق التعاون الدولي

فعلى أساس التوزيع المالى للذهب فى العالم ، نجد أن العبودية الى التعامل على أساس الذهب يعنى الخضاع مستوى أسعارنا ودائرة تجارتنا لمجلس الاحتياطى الأمريكى .. وحتى اذا أمكن إيجاد تعاون وثيق بين المجلس وبنك إنجلترا ، فإن السيطرة الحقيقية ستظل فى أيدي هذا المجلس ، ويصبح هذا المجلس فى مركز يسمح له بتجاهل البنك ، فإذا تجاهل بنك إنجلترا مجلس الاحتياطى الأمريكى ، فإنه سيصبح معرضا لأن يغمر بالذهب ، أو يجرد منه حسب الظروف .. فضلا عن هذا علينا أن نعرف مقدما أنه سوف يكون هناك كثير من الشكوك بين الأمريكين بالنسبة لاية محاولة من جانب إنجلترا لتوجيه سياستهم أو للتأثير فى أسعار الخصم الأمريكية لمصلحة بريطانيا .

وسوف يكون من التهور فى الظروف الحالية أن نسلم حريتنا لمجلس الاحتياطى الأمريكى ، اذ ليس لدينا خبرة كافية عن قدرته على العمل فى أوقات الشدة بجرأة وشجاعة ومجلس الاحتياطى الأمريكى يحاول تحرير نفسه من ضغط المصالح المختلفة .. ولكننا لم نتأكد بعد أنه سوف ينجح فى ذلك .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن تحول مجلس الاحتياطى الأمريكى الى أكبر بنك مركزى فى العالم قد خلق مشكلات خطيرة .. ومن النتائج المعروفة مقدما أن استخدام معيار الذهب فى الوقت الحاضر كنظام ذى هدفين سيكون أكثر صعوبة منا كان عندما يستخدمه بنك

انجلترا بمفرده ، ولذلك كان من الضروري ايجاد تعاون بين هذين البنكين المركزيين من أجل خلق اقتصاد عالمي متماسك .. وبدلا من أن يبحث « كينز » قيمة هذه المشاركة بين البنكين المركزيين في إنجلترا وأمريكا ، ويقترح الطرق الكفيلة بتقوية التعاون بينهما ، رفض الفكرة كلها ؟ واعترض على أن تتخلى بريطانيا عن حريتها وهنا يظهر لأول مرة صوت « كينز » الذي ينادى بالقومية النقدية .

واعترض « كينز » على عودة بريطانيا الى معيار الذهب في عام ١٩٥٥ كان معروفا للجميع ، ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه المعارضة كانت موجهة الى تحديد قيمة الجنيه على أساس العملة الذهبية ، أكثر من توجيهها الى معيار الذهب في حد ذاته .. وفي السنوات الاخيرة كانت جميع الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها بريطانيا تعزى الى هذا النظام .

وهكذا كان هناك اتجاهات مختلفة في تفكير « كينز » فقد كانت معارضته تتجه أحيانا الى تحديد قيمة الجنيه على أساس العملة الذهبية ، وأحيانا الى معيار الذهب في حد ذاته ، وفي ١٩٢٥ رأى كينز أن هناك مخرجا من هذه المشكلة ، وهو التضخم الأمريكي . وهو يقول في هذا الصدد :

عند ما أعلن لأول مرة عودة بريطانيا الى معيار الذهب وافقت كثير من السلطات على أننا نغامر برفع الاسعار في الولايات المتحدة ولكن الاسعار لم ترتفع في أمريكا حتى الآن .

وفى رأى أننا يجب ألا نتخلى عن الأمل فى أن هذا سوف يحدث ، فالاسعار الأمريكية تميل الآن الى الارتفاع ، لا الى الهبوط ولا يتطلب الموقف سوى اشغال عود ثقاب لتتين أين توجد احتمالات التضخم فى الولايات المتحدة . . وهذه الاحتمالات هى الدافع الحقيقى الوحيد الذى يدفعنا الى أن نكون غير متشائمين الى أبعد الحدود .

ومما يدعو الى الاهتمام أن الأمل فى حدوث تضخم فى الولايات المتحدة يمكن أن نقرأه بين السطور فى بعض مؤلفات كينز عام ١٩٣٣ قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإذا افترضنا وجود علاقة متساوية بين الدولار والجنيه الاسترلى ، فإن ارتفاع الاسعار فى الولايات المتحدة سيقول من قدرة البضائع الأمريكية على منافسة البضائع البريطانية فى الأسواق الأجنبية ، وقبل عام ١٩٥١ بدأت آثار التضخم الأمريكى على أسعار المواد الخام تقلق رجال الاقتصاد البريطانيين لان هذا كان من شأنه أن يؤثر فى التجارة البريطانية .

ونريد أن نعود الآن الى موقف «كينز» من نظام النقد الدولى فالى جانب كتابه عن « الإصلاح النقدى » نجد أنه يعالج هذه المشكلة بالتفصيل فى كتاب آخر بعنوان « دراسات فى النقد » ويقول كينز فى الفصل الخامس والثلاثين من هذا الكتاب الضخم :

ان اختيار الذهب كأساس لتحديد قيمة العملة قد فرضته التقاليد ويعتقد دكتور وفرويد أن هناك أسبابا عميقة فى عقلنا الباطن لاختيارنا

«الذهب كرمز للتعامل» .. وقد وجه «كينز» كل هجومه على معيار الذهب الذى وصفه بأنه من «آثار الماضى السيئة» .. وهذا التحامل هو الذى جعل «كينز» يعارض استخدام الذهب فى الأغراض النقدية ، كما يعارض الدولية الاقتصادية ؛ ويتهم معيار الذهب والتجارة العالمية بأنهما السبب فى جميع الكوارث التى يعانى منها العالم ؟ بما فى ذلك الصراع والحرب ، وفى عام ١٩٣٠ كان «كينز» ينادى بالاستقلال النقدى القومى وقد أعرب عن ضيقه بنظام النقد الدولى ، وهو يقول فى هذا الصدد :

ولكن هل من المؤكد أن المستوى المثالى هو المستوى الدولى ؟ لقد اعتدنا أن نفترض أن الجواب على هذا السؤال هو بالإثبات ، لانه لا يحتاج الى مناقشة ، ولست أعرف أين أثر هذا السؤال الا فى الفصل الخامس من كتاب «الاصلاح النقدى» والتسهيلات التى يوفرها المستوى الدولى للتجارة الخارجية والاستثمار الاجنبى يعتقد البعض أنها كافية لاتباع هذه الطريقة وهؤلاء يعتقدون أيضا أن عدم وجود مستوى دولى لتحديد القيمة هو أحد هذه العقبات التى تعترض طريق التبادل بين الدول مثل التعريفات الجمركية التى لا تساعد فقط إلا على تعميق الفقر فى جميع أنحاء العالم بقصد افادة بعض أجزائه .

وآراء «كينز» فى عام ١٩٣٠ كانت أكثر خبرة من آرائه التى أعلنها قبل ذلك بسبعة أعوام . ولكن عيوبها تظهر بوضوح عند تحليلها بطريقة فنية . والثى الذى يهنا كثيرا فى هذا الصدد هو

أن «كينز» كان يعتبر الاحتياجات التي تتطلبها عضوية الدولة في نظام النقد الدولي على أنها تحد كثير من حرية نشاطها الإقتصادي القومي والشئ الذي يستعد لقبوله هو إيجاد «سلطة عليا» تتولى تحديد قيمة الذهب ، ولكنه لم يشأ أن يقول لنا كيف يمكن أن تعمل هذه السلطة وليس غريبا بالنسبة «لرجل التخطيط» أن يبحث عن منفذ لآرائه المثالية في التعبير عن رغبته في الوصول الى تخطيط مثالي « ولكن الشئ الذي لا يستطيع أن يقبله هو وجود نظام دولي «غير فعال» .

وبعد أن نشر كتاب «دراسات في النقد» انتقل «كينز» بسرعة الى اتجاه نظام الحماية الاقتصادية ، ثم الاكتفاء الذاتي ، وقبيل أن تتناول هذه الجوانب من قوميته الاقتصادية تشير الى هذه الفقرة من كتابه الذي نشر في عام ١٩٣٦ عن «النظرية العامة للعمل والفائدة والنقد» .

لم يحدث في التاريخ ان كانت هناك طريقة يقصد بها وضع مصلحة الدولة ضد مصلحة دولة أخرى مثل معيار الذهب الدولي ، فهذه الطريقة تجعل الرخاء الداخلي يتوقف بطريق مباشر على التنافس على الاسواق والمعادن الثمينة .

هذه العبارة غريبة لانها ليست لها أية علاقة بمعيار الذهب في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولكن ليس هذا هو كل شئ . يقول «كينز» :

لم يكن يخفى على أنصار الحركة التجارية أن سياستهم تنقسم

بطابع قومي ، وأن هذه السياسة تزيد من احتمالات الحرب ، والواضح أن هؤلاء الأشخاص يهدفون الى تحقيق المصلحة القومية والقوة النسبية .

ويمكننا أن نوجه اليهم النقد بسبب عدم اكترانهم الواضح بالنسبة لموافقتهم على نتائج نظام النقد الدولي ، ولكن واقعتهم أفضل بكثير من الارتباك الذي اتسم به تفكير أولئك الذين يفضلون معيار انذهب الدولي المحدد ، ويفضلون القروض الدولية الحرة الذين يعتقدون أن هذه السياسات وحدها هي التي تحقق السلام .

والواقع أن هؤلاء الذين يفضلون معيارالذهب والقروض الحرة كانوا على حق في اعتقادهم ، أكثر مما كان « كينز » على حق في عدم اعتقاده .

وانتقل « كينز » بعد ذلك من القومية النقدية ، أي المناذاة بانتهاج سياسة نقدية قومية مستقلة وعدم الاخذ بالنظام الدولي الى الحماية الاقتصادية ، وهذه المرحلة من تطور آرائه كما أشرنا من قبل لم تبدأ إلا في عام ١٩٣١ ، وحتى ذلك الوقت حاول « كينز » أن يوفق بين مطالب الاستقلال النقدي والارتباط التقليدي بمبادئ التجارة الحرة . وفي الوقت نفسه كانت آراء « كينز » تتجه نحو الاكتفاء الذاتي القومي ولكن المناسبة المباشرة لظهور مقترحاته الخاصة بالحماية الاقتصادية كانت موجة الكساد والبطالة التي ظهرت بوضوح في ذلك الوقت . ويستطيع أنصار المذهب التجاري الحز أن يروا بسهولة

العلاقة بين القيود التجارية وتوفير العمل ، وفي ٧ مارس ١٩٣٠
ظهر في صحيفة « نيوسبيتسمان » مقال لكينز بعنوان « مقترحات
تعريفية الأيراد » وكان هذا المقال بمثابة الخطوة الأولى في الحملة
التي انتهت في العام التالي بإلغاء نظام التجارة الحرة كسياسة رسمية
لبريطانيا ، ويقول كينز في هذا المقال :

ان انقرار الرئيسى الذى يبدو لى اليوم فرضه على أى وزير
حزبنة عاقل ، مهما تكن آراؤه عن الحماية الاقتصادية ، هو تطبيق
نظام تعريفية الأيراد ، وهذا النظام اذا ما قارناه بأية طريقة أخرى
بعتبر نظاما فريدا من حيث أنه يعمل فى ذات الوقت على تخفيف
المشكلات الملقاة على عاتق الميزانية واعادة الثقة فى التجارة . . وأنا
لأعتقد أنه يمكن وضع ميزانية معقولة فى الوقت الحاضر بدون
الالتجاء الى تعريفية الأيراد ولكن ليست هذه هى ميزاتها الوحيدة ،
فهى تعمل أيضا على زيادة فرص العمل فى هذه الدولة نظرا لأنها
تؤدى الى احلال البضائع المصنوعة فى الداخل محل البضائع التى
كانت تستورد من الخارج .

وقد قوبل هذا الاقتراح بموجة من الاحتجاج كما كان متوقعا
فقد رد البروفسور « روينز » على هذا الاقتراح فى العدد التالى لصحيفة
« نيوسبيتسمان » ثم رد كينز على هذا الاعتراض فى نفس الصحيفة
يوم ٢١ مارس ١٩٣١ ، وهناك فترتان فى هذا الرد يجدر بنا أن نشير
إليهما لأنهما يلقيان ضوءا قويا على تفكيره ، ففي الفقرة الأولى ينسب

« كينز » انخفاض الأسعار في ذلك الوقت الى تجدد الاهتمام بنظرية الحماية الاقتصادية ، ويقول في هذه الفقرة •

واذا ارتفعت الاسعار الى مستواها السابق ، واذا أصبحت التجارة الحرة في مصلحة هذه الدولة في ظروف القرن العشرين كما كانت في ظروف القرن التاسع عشر ، فأنى أعتقد أن تعريفه الايراد لن تطبق من جديد ، ولكنى اذا نظرت الى أعماق نفسى ، فان الشعور الذى أجده هناك ، هو أن «تعريفه الايراد» تعتبر خروجاً على التجارة الحرة ، وهذه التعريفه يجب أن نستخدمها لاننا لانملك فى الوقت الحاضر أى سلاح أفضل ، ولكن هذه الوسيلة سوف تتخلى عنها فيما بعد ، لالنعود الى التجارة الحرة من جديد ، ولكن لتتبع نوعاً مفيداً من التخطيط القومى •

وهذه الفقرة على جانب كبير من الاهمية ، لانها تكشف لنا مدى اهتمام «كينز» باتباع نوع مفيد من «التخطيط القومى» ليحل محل التجارة الحرة والفقرة الثانية التى نود أن نشير اليها هى التى يقول فيها :

يقول البروفسور روبرت أتنى أتجاهل «أهمية المثل العليا فى العلاقات الدولية» من أجل بعض الوسائل الحكيمة للقومية الاقتصادية وانا أعرف أنه مؤمن بهذا الرأى ايماً قوياً ، وأن التجارة الحرة بالنسبة له ، كما هى بالنسبة لكثيرين غيره تعتبر راية ورمزاً للمعاملات الزهية بين الدول ، ولكن من الخطأ أن نقول أن الفرد ينبغي ألا

يسمح لاحتساسه بالماضى أن يطنى على احتساسه بالحاضر والمستقبل
أو أن يضحي بالحقيقة من أجل الرمز .

واحتساس «كينز» بالحاضر والمستقبل هو الذى قاده الى أعماق
فكرة القومية الاقتصادية ، فبعد أن كان يدافع عن أنصار المذهب
التجارى أصبح يؤيد نظرية «نيتشه» عن العزلة الاقتصادية ، وفى
الطريق من الاستقلال النقدى الى الاكتفاء الذاتى القومى ، رأى أن
يدافع عن نظام «التخطيط القومى الشامل» .

وفى نفس العام (١٩٣١) ظهر تقرير «ماكيلان» المشهور ،
وكان كينز عضواً فى لجنة المال والصناعة ، كما كان من بين واضعى
هذا التقرير ، وأهم من ذلك أنه كان أحد الموقعين على المذكرة
الاولى الملحقه بالتقرير ، وهذه المذكرة تتضمن قسماً هاماً بعنوان:
«الاشراف على الواردات وتشجيع الصادرات» نذكر منه الفقرة
التالية :

ان الموضوعات التى ينطوى عليها هذا العنوان تثير مشكلات
سياسية واجتماعية تخرج عن نطاق هذه المذكرة . . . وسوف تقتصر
على مناقشة نواحى استخدام التعريفات ومجالس الاستيراد والاعانات
الخاصة بالسلع الاجنبية التى تعتبر ضرورية لمواجهة موقف تعانى
فيه الدولة من قلة الأيدى العاملة وكثرة العمل الذى لا يستطيع
استغلاله فى ظروف فرضت عليها نتيجة لعلاقاتها الاقتصادية مع بقية
دول العالم .

ويبدو لنا أنه إذا قيدت الواردات ، سواء عن طريق التعريفات الجمركية أو عن طريق مجالس الاستيراد ، أو بأية طريقة أخرى ، وحلت محلها البضائع المصنوعة محليا ، فهناك اعتقاد بأن هذا سيعنى زيادة فى العمل وفى القدرة الانتاجية •

وحيث أن كثيرا من الآراء التى تؤيد تقييد الواردات تنطبق أيضا على المشروعات التى تساعد الصادرات ، فمن الأفضل من الناحية العملية وضع نظام لتقييد الواردات بالإضافة الى سياسة تشجع صناعة الصادرات •

والآن ، نلاحظ أن هذه الاقتراحات تتعدى تعريفه الايراد كما أنها تشير الى استخدام قوانين الاستيراد ، وتتضمن الاعانات الخاصة بالصادرات •

وبعد أن فعل كل ما فى وسعه للقضاء على معاهدة صلح فرساي وبعد أن وضع قبلة زمنية فكرية تحت معيار الذهب الدولى ، وبعد أن أعد الذخيرة التى ساعدت على ازالة آثار سياسية بريطانية التجارية الحرة ، بدأ كينز يعلن آراءه الخاصة عن فكرة الاكتفاء الذاتى القومى •• وقد ظهرت هذه الآراء فى عشرين متالين من مجلة «نيوستيتسمان» فى ١٥٠٨ يوليو ١٩٣٣ والمقال الذى ضمته هذه الآراء كان بعنوان «الاكتفاء الذاتى القومى» • وهذا المقال يعتبر من أهم كتابات كينز ، ونظرا لأهميته فقد أوردنا منه بعض الفقرات •

ويبدأ «كينز» هذا المقال بالإشارة الى معتقداته السابقة ومسألة التجارة الحرة :

• لقد نشأت - كمعظم الانجليز - احترم التجساسة الحرة
لا كنظام اقتصادى لا يستطيع أن يشك فى قيمته أى شخص عاقل
وحسب ، وانما كجزء من القانون الاخلاقى •• وكنت أعتبر الخروج
على هذا النظام حماقة واهانة لا تنفتر ، وكنت أعتقد أن ايمان انجلترا
الذى لا يترزعزع فى التجارة الحرة هو سبب تفوقها الاقتصادى ،
وحتى عام ١٩٣٣ كنت أقول أن التجارة الحرة تقوم على أساس الحق
الذى لا يستطيع أحد أن يجادل فيه طالما أنه قد تفهمه ووعاه •

واذا نظرت اليوم مرة ثانية الى الآراء التى تتحدث عن هذا
الحق والتى أعلتها فى ذلك الوقت ، لأجدنى أعترض عليها ، ولكن
اتجاه تفكيرى قد تغير •• وهذا التغير أشارك فيه مع كثيرين
آخرين ، فقد غيرت أساس نظرتى الاقتصادية ، ومع هذا فأنا
أنسب تغير تفكيرى الى شئ آخر الى آمالى ومخاوفى التى يشاركنى
فيها كثيرون من أفراد هذا الجيل الذى يختلف عن الأجيال السابقة •

ويمضى كينز بعد ذلك فى بحث العلاقة بين التجارة العالمية
والسلام ، فيقول :

انا اليوم نؤمن بالسلام ، واذا كان هناك أحد من أنصار
الدولة الاقتصادية يشاركنا هذا الايمان ، فانه يستطيع أن يحظى
بتأييدنا ، ولكن ليس محتملا الآن أن تركز الجهود القومية
للسيطرة على التجارة الخارجية ، واعتماد حياتنا الاقتصادية على

السياسات الاقتصادية المتذبذبة التي تنتهجها الدول الأخرى ، يمكن أن يساهم في حماية السلام العالمي ، بل من السهل ، في ضوء تجاربنا ، أن نقول عكس ذلك •

وأنا أعطف على أولئك الذين يقللون من أهمية الارتباطات الاقتصادية بين الدول •• فالآراء والمعرفة والعلوم ، كل هذه الأشياء يجب أن تكون بطبيعتها دولية ، وأن تكون التجارة مرتبطة بالداخل كلما أمكن ذلك ، كما يجب أن تكون الأموال ، أموالا قومية •

ولهذه الأسباب أعتقد أنه بعد انتهاء فترة الانتقال تستطيع الإجراءات الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي القومي ؛ والعزلة الاقتصادية بين الدول أن تخدم قضية السلام •

والرأي الذي يقول أن العزلة الاقتصادية بين الدول يخدم قضية السلام ، هو في الحقيقة رأي «نيتشه» الذي يعتبر أيضا من أشد أنصار السلام •• ولكن «نيتشه» عند ما بحث الظروف التي تستطيع الدولة في ظلها أن تنتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، توصل الى نتيجة حتمية ، وهي أنه يتعين على هذه الدولة أولا أن تسيطر على مساحة كافية من سطح الأرض حتى تتوفر لديها الموارد التي تحتاجها لكي تستطيع أن تعيش في رخاء وفي اكتفاء ذاتي •• وموقف كينز يختلف كثيرا عن هذا ، والسبب في هذا بسيط ، فهو لم يسأل عما اذا كان الاكتفاء الذاتي هدفا يمكن تحقيقه دون أن يتنازل الشعب عن رخائه وفي هذا نجد أن تفكير كينز ذو طابع بريطاني ، فهو لا يعترض على

ارتباطات الامبراطورية البريطانية ومنظمة الكومنولث ، كما انه لا يهتم ببقية أجزاء العالم .. ونود أن نشير الآن الى فقرة من مقال «كينز» لتوضح موقفه :

اننى لست مقتنعا بأن المزايا الاقتصادية لتقسيم العمل الدولى يمكن مقارنتها بما كانت عليه فى الماضى ، فمن الضرورى وجود نسبة كبيرة من التخصص الدولى فى هذا العالم طبقا لاختلافات المناخ ، والموارد الطبيعية ، والقدرات القومية ومستوى الثقافة وكثافة السكان ومع أن الاكتفاء الذاتى القومى يكلف بعض الشيء ، فانه ينطوى على كثير من الرخاء اذا أردنا ذلك .

وبعد ذلك يسأل كينز هذا السؤال : هل هناك أسباب وجيهة تجعلنا نريد الاكتفاء الذاتى ؟ لماذا يجب علينا أن نأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتى ؟ ماذا يحقق لنا حتى يستحق النفقات التى قد يتطلبها ؟ اذا كان سيخدم قضية السلام ، فانه عند ذلك يستحق كل تضحية ويضع مستر «كينز» نظريته على أساس حجم الدولة فى القيام بأية تجارب اقتصادية واجتماعية داخل حدودها ، ولنسمع هذا الرأى بكلماته هو :

فى كل عام يتضح لنا أن العالم يمر فى عة تجارب اقتصادية وسياسية مختلفة ، وان أنواعا مختلفة من التجارب تناسب أمرجة قومية بذاتها ، والدولية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر كانت تقترض أن العالم كله منظم على أساس الرأسمالية المتنافسة الخاصة . ولكن فى الوقت الحاضر بدأت دولة بعد أخرى تهجر عن هذه

الافتراضات ، وما زالت روسيا وحدها فى تجربتها الخاصة ، ولكنها لم تعد وحدها فى تخليها عن هذه الافتراضات السابقة وبدأت إيطاليا وأيرلندا وألمانيا تتطلع نحو طرق مبتكرة للاقتصاد السياسى وأعتقد أن دولا كثيرة بعدها سوف تبحث عن نظم اقتصادية جديدة •

والنقطة التى أريد توضيحها هى : أن لكل منا خياله عن الماضى ، فنحن لانؤمن بأننا قد أنقذنا ، ولذلك يجب أن يحاول كل منا انقاذ نفسه • • ولهذا فنحن لانرغب فى أن نكون تحت رحمة القوى الدولية التى تريد أن تصل الى نظام موحد طبقا للمبادئ المثالية الخاصة بالرأسمالية الحرة ، وما زال هناك بعض الذين يتمسكون بالاراء القديمة ، ولكن هؤلاء لايمكن اعتبارهم قوة يعتمد عليها • انا نريد أن نكون أسياد أنفسنا ، وان نكون أحرارا بقدر استطاعتنا وأن نبتعد عن تدخل العالم الخارجى •

هذا اذن هو الدافع الرئيسى لايمان «كينز» بالاكفاء الذاتى القومى ومنين فى جانب آخر من هذا الفضل أن فلسفة كينز يجب اعتبارها خليطا غريبا من المذهب الجماعى والمذهب التحررى • • والفقرة السابقة توضح هذه النقطة تماما ، من هم «نحن» الذين تحدث عنهم فى الفقرة الاخيرة ؟ «نحن» الذين لانريد أن نكون تحت رحمة القوى الدولية ، «نحن» الذين نرغب فى أن نكون أسيادا • • من هم «نحن» ؟ هل هو كل فرد يتكون منه المجتمع البريطانى أو أى مجتمع آخر ؟ أو هل هى الامة البريطانية بوضفها أمة متميزة عن باقى

الامم ٤ ٠٠ من الواضح أن أشياء كثيرة تتوقف على الاجابة على هذا السؤال : فالفرد أمامه أعظم الفرص لكي يقرر مصيره طبقا لـرغباته وميوله وأمنيته في أن يتحرر من التدخل في ظل النظام الذي وصفه «كينز» بالنظام الرأسمالى الحر، واذا كان كينز يعنى بذلك حق الدول في أن تتحرر من تدخل العالم الخارجى، فان المسألة عندئذ تكون مختلفة تماما ، لان مثل هذا الاستقلال القومى يمكن أن يتحقق على حساب حرية المواطن الفرد ، واحتياجات النظام الدولى ، وليس هناك شك في أن المعنى الذى كان عاقبا في ذهن «كينز» لكلمة «نحن» هو «نحن المجتمع» +

وبعد أن أخذنا بعيدا عن عالم القومية والجماعية، يختم كينز مقالته بانتقاد غنيف موجه الى ستالين لانه قضى على كل مظهر من مظاهر الاستقلال ، وخلق جوا توقفت فيه جميع العمليات العقلية وقال : ليكن ستالين مثالا رهيبا لجميع أولئك الذين يحاولون تقليد تجاربه .

وقد أشرت من قبل الى بعض الآراء التى ذكرها «كينز» فى كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد ، وفى الفقرة الأخيرة من هذا الكتاب الهام يتناول «كينز» مشكلة الاسباب الاقتصادية للحرب :

ان الحرب لها أسباب عديدة ، فالحكام الدكتاتوريون وأمثالهم

يجدون أن من السهل استغلال امتداد الشعوب الطيفي للحرب ،
ومما يسهل مهمتهم في أشغال حماس الشعوب لحوضتها « الأسباب
الاقتصادية » للحرب وخاصة ضغط الشعب ، والتنافس على الأسواق ،
ولقد لعب العامل الباقي دورا رئيسيا في القرن التاسع عشر ، وقد
يتكرر هذا الدور مرة ثانية .

ولقد أشرت الى أنه في ظل نظام التجارة الحرة الداخلية ومعيار
الذهب الدولي الذي كان سائدا في النصف الثاني من القرن التاسع
عشر ، لم تكن هناك أية وسيلة أمام الحكومة تستطيع بواسطتها القضاء
على الازمات الاقتصادية في الداخل سوى التنافس على الأسواق ،
فجميع الاجراءات التي تفيد في علاج البطالة الدائمة أو المؤقتة
قد امتنعنا ، فيما عدا الاجراءات التي تساعد على تحسين ميزان
التجارة على أساس الدخل .

ويبدو أن دراسة « كينز » للتاريخ لم تكن على أساس ، فالقرن
التاسع عشر كان قرن سلام ، باستثناء بعض مظاهر الصراع المحلية
وباستثناء الحرب التي قامت بين فرنسا وبروسيا ، وهذه الحرب نفسها
لم تكن راجعة الى أسباب اقتصادية ، وإنما الى رغبة « بسمارك » في
دخول حزب أجنبية تفجّل بدعم الامبراطورية الألمانية ، كذلك لم
تكن هناك أمثلة معروفة عن حكومات انتهجت في القرن التاسع عشر
سياسات اقتصادية عدوانية لتحسين ميزان تجارتها . كعلاج للبطالة .

وليس هناك شك في أنه خلال السنوات الأولى للحرب ،

تعرض موقف «كينز» بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية. تبعا
شاملا ، ترك طريق القومية الاقتصادية الضيق الذي جعله يطالب بأن
تتخذ بريطانيا سياسة ثنائية في علاقاتها مع بقية دول العالم ، وأصبح
في السنوات الأخيرة من حياته من أبطال المشاركة الانجلو أمريكية
لاستعادة نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف . ولا نستطيع أن
نعرف السبب الذي أدى به الى هذا التغير ، وبعد أن تبين «كينز»
أن التعاون مع أمريكا شيء لاغنى عنه بالنسبة لبريطانيا ، أمضى
السنوات الباقية من حياته في تقوية هذه المشاركة .

وأهم شيء يمكن أن نلاحظه في هذا المقام أن «كينز» وصل
الى نهاية طريق القومية الاقتصادية . ثم وجد أنه طريق مظلم ،
وبعد أن تبين هذه الحقيقة عاد الى الطريق الرئيسي : طريق التعاون
الدولي . وهذه التجربة تبين لنا عدم جدوى السياسة الانزالية التي
تنتهجها الدولة في شئونها الاقتصادية .

وموضوعنا الرئيسى في هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين
القومية الاقتصادية والنظام الجماعى . هل كان كينز - اذن - رجلا
حرًا أم جماعيا ؟ هذا السؤال يتطلب اجابة دقيقة .

ليس كينز من أولئك الرجال الذين يمكن وصفهم بسهولة ،
فنحن نجد في كتابات «كينز» كثيرا من الآراء التي تؤيد النظرة
التحريرية الى الحياة والحريات والواجبات الفردية . وكينز يعتبر
نفسه رجلا حرا ، ولكنه في كتاباته عن موضوع المذهب الجبر يعبر

عن آراء لا يمكن أن يؤمن بها إلا رجل من أنصار المذهب
الجماعى . . وقد قرأت كثيرا من مؤلفات «كينز» وخرجت بنتيجة
واحدة ، وهى أن «كينز» لم يتخذ موقفا واضحا محددا فى الصراع
بين المذهب الحر والمذهب الجماعى ، ولم يجد من الضرورى اختيار
أحد المذهبين . . ولكن هناك معيارا واحدا يمكن أن نستخدمه لنقف
على حقيقة الرجل ، وهو سؤالنا لانفسنا : ماهى توصيات كينز
السياسية ؟ وهنا نجد الجواب . . كان كينز متأثرا بالجماعية ، حتى
فى الوقت الذى كان يمتدح فيه المذهب الحر ، ومع أن كينز كان
يؤيد الحرية الفردية والسياسية ، إلا أن «توصياته السياسية» ، قد
اتخذت طريقا آخر ، وإذا كان كينز رجلا حرا ، فانه من نوع غير
عادى لأن توصياته العملية تميل دائما الى تأييد المذهب الجماعى .

ففى كتاب له بعنوان «نهاية الاقتصاد الحر» يقول كينز :

«أعتقد أنه لا بد من وجود عمل منسق لتحديد مدى مايجب
على الدولة أن تدخره وحصر كمية المدخرات التى يجب أن تذهب
الى الخارج فى شكل استثمارات أجنبية . . ومعرفة ما اذا كانت
الهيئة المانية التى تشرف على سوق الاستثمار توزع المدخرات على
القطاعات الأكثر اتجا . . ولا أعتقد أن هذه المسائل يجب أن تترك
كلها للمشروعات الخاصة كما هو الحال الآن . .

هذه فى الحقيقة نصيحة ذات طابع جماعى ، تتضمن تحديد
الدولة للمسائل التى تترك للأفراد فى أى مجتمع آخر . . وفى

كتابہ «النظرية العامة» يناقش «كينز» هذه الفكرة بشيء من التفصيل ، فيقول : « اننى أتوقع أن أرى الدولة تتحمل مسؤولية أكبر فى تنظيم الاستثمار بطريقة مباشرة ، ثم يقول : « اننى أعتقد أن صبح الاستثمار بالصيغة الاشتراكية هو الطريقة الوحيدة لتحقيق انتوظف الكامل » .

ونعود الآن الى كتابہ « نهاية الاقتصاد الحر » :

« لقد حان الوقت الذى تحتاج فيه الدولة الى سياسة قومية مدروسة عن حجم السكان ، وهل يجب أن يكون عدد السكان أكبر أو أقل من العدد الحالى ، أو مساويا له ، وبعد الاتفاق على هذه السياسة ، ينبغى أن تتخذ الخطوات الكفيلة لوضع التنفيذ ، وقد يأتى الوقت الذى يوجه فيه المجتمع اهتماما خاصا بالصفات الخاصة لأفراده فى المستقبل » .

والآن فان كل من يقرأ هذه السطور سوف يتبين أن هذه الآراء ، فى جملتها ، غريبة على المجتمع الحر ، والشئ الذى يطالب به «كينز» هو أن تنظم الحكومة حجم السكان ، وصفاتهم الخاصة .. ومرة ثانية لا يحاول «كينز» توضيح آرائه تماما ، وهذا يجعلنا نشعر أن له ميولا جماعية .

وفى استطاعتنا أن نذكر أمثلة جديدة على ذلك ، ولكن الفقرة السابقة بالاضافة الى آراء «كينز» عن الاكتفاء الذاتى القومى ، وآرائه الخاصة بضرورة وجود تخطيط اقتصادى شامل ، كلها تؤيد

الى تعيين النتيجة .. ومع أن «كينز» ليس من المتحمسين للمذهب الجماعى ، فان توصياته العامة تسمح للآراء الجماعية بالتسلل الى النظام الجماعى .

ومع هذا فقد كان تأثير «كينز» عظيما .. وهذا التأثير يرجع الى الكتب التى ألفها ، والمقالات التى نشرها فى الصحف ، والتى أوردنا منها فقرات فى هذا الفصل .. وأعتقد أنه ليس هناك أفضل من اختتام هذا الفصل الاخير بالرأى الذى قاله عن كينز البروفسور « جاكوب فاينر » :

ساهم «كينز» أكثر من أى شخص آخر فى تحول بريطانيا عن سياستها القديمة التقليدية التى تؤمن بمعيار الذهب ، بالتجسرة الحرة ، وبالمنافسة الحرة ، والمشروعات العامة والخاصة ؛ وهو الذى قادها الى اتخاذ الموقف المعتدل ازاء المشكلات الاقتصادية الدولية .. لقد كان كينز رجلا عظيما ، ولكنه فى بعض اللحظات الحاسمة ، وفيما بين عامى ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ بصفة خاصة ، وقع فى أخطاء جسيمة ..

الفصل الخامس

التخطيط الجماعى والقومية الاقتصادية

سأحدث فى هذا الفصل عن « التخطيط الجماعى » الذى يختلف الى حد كبير عن « التخطيط الاقتصادى » ، فأنصار الاقتصاد الموجه يريدون دائما انقطاع خصومهم بقولهم أن كل عمل ذى هدف، سواء كان العمل خاصا أو عاما ، يتطلب نوعا من التخطيط .. ويقول البروفسور « جان ميدرال » فى مقال له بعنوان : « الاتجاه الى التخطيط الاقتصادى » : أن عبارة « التخطيط الاقتصادى » أو « الاقتصاد المخطط » ، تتضمن تكرارا لامعنى له .. فكل كلمة اقتصاد فى حد ذاتها تعنى بالطبع تنسيق النشاط الذى يوجه نحو غرض معين ، وهى تعنى أيضا الحطة والتوجيه المنطقى للوسائل نحو الاهداف أو الغايات ، وإذا أضفنا كلمة « مخطط » لكى نوضح أن هذا التنسيق للجهود ذو هدف وغرض فإن هذه الاضافة لا تعنى بدورها شيئا .. ومع هذا فقد استخدم الكتاب هذه العبارة فى مقاله ، ومن الواضح أننا عندما نتحدث نحن عن التخطيط الاقتصادى ، نقصد شيئا مختلفا عن مجرد وضع الاهداف بجانب الوسائل .

ولهذا السبب أفضّل استخدام عبارة « التخطيط الجماعى » لاصف نوعا من التنظيم الاقتصادى حيث تستطيع الحكومة ، نيابة عن المجتمع ،

أن تقرر بما لديها من سلطة توزيع الموارد بين الخدمات المختلفة ؛
وتوزيع المنتجات بين المنتفعين .. والاقتصاد الحر يترك مثل هذا
التنظيم لنظام الاسعار ونظام الاسواق الحرة ، والتخطيط الجماعى نظام
يعارض الاقتصاد الحر ويختلف عنه خطه ووسيلة ..

ويقول البروفسور « جيمس ميد » فى الصفحات الاولى من
كتابه : « التخطيط ونظام الاسعار » : « انا جميعا نسمع اليوم عن
القضية التى تؤيد التخطيط والاشراف الحكومى ، وهو يصل القضية
باعتبارات ثلاثة خاصة بالرأفاهية ، الاول : هو محنة البطالة الشاملة
التي ظهرت أثناء الحرب ، وفى نهاية العقد الرابع من هذا اقرن كان
هناك اتفاق عام بأنه يجب على الدولة أن تتدخل للتحكم فى « الطلب »
على البضائع والخدمات ، والاعتبار الثانى : هو الاحساس المتزايد
بسوء توزيع الدخل والممتلكات نتيجة للاقتصاد الحر . ويقول أنه خلال
سنوات الحرب ظهرت مدرسة للفكر تؤمن أن خير علاج لهذه الحالة
انما هو وضع نظام شامل لاشراف الدولة على الموارد المختلفة ، حتى
يكون هناك تخطيط مركزى لتوزيع انتاج الصناعة ، والاعتبار الثالث
يجده البروفسور ميد فى الشعور المتزايد بالاشراف فى المناقشة ،
الامر الذى يظهر عندما يكون هناك اختلاف بين مصلحة الفرد ومصلحة
المجتمع .

وبعد أن استقر رأى عنده على مبدأ التخطيط ، بحث البروفسور
ميد طريقتين لتطبيقه ، الاولى : عن طريق استخدام نظام الاسعار .

والثانية : عدم استخدام هذا النظام • وهو شديد الاعتراض على الطريقة الثانية •

والاقتصاد الموجه الذى يراد أن يستقل عن الاقتصاد الدولى يقتضى سلوك عدة طرق بعضها معروف لنا من قبل ، والبعض الآخر ظهرت ضرورته فى الفترة الاخيرة ، وأهم هذه الطرق قيود الاستيراد ومراقبة النقد الاجنبى ، الاولى تتضمن ترخيص الحكومة باستيراد كميات محددة من سلع خاصة ، والثانية ترخيص الحكومة باستخدام جميع العملات الاجنبية ، وازغام الشعب على تسليم كل مالىديه من عملات أجنبية مقابل الحصول على العملة القومية •• ولكى تصل الحكومة الى نظام خاص بتنظيم الاستيراد ، يجب عليها أن تضع نموذجا لتجارة الواردات التى تحتاجها الدولة ، بمراعاة تفضيل الاهم على المهم واعطائه الامبقية •

وتلعب مراقبة النقد الاجنبى دورا هاما فى التخطيط الجماعى • حيث تترك التجارة والاموال فى أيدي الأفراد مع الخضوع للإشراف الحكومى ، ولكن تضع الحكومة نظاما للإشراف على النقد الاجنبى ، بتوجب عليها أن تضع خططا للدفع الاجنبى ، وأن تنفذ هذه الخطط عن طريق تحديد قيمة ذلك النقد •• ونظام مراقبة النقد الاجنبى له كثير من الجوانب الفنية التى لاغنى عن حذفها •

وفى عام ١٩٤٤ نشر سير « وليام بيفريدج » مقالا تحت عنوان « التوظيف الكامل فى المجتمع الحر » ، وهذا المقال يعتبر بمثابة دستور

شامل للمجتمع المخطط ، وكان اهتمامه موجها الى المحافظة على مستوى التوظيف الكامل ، وكانت مقترحاته تتضمن تنظيم حكوميا شاملا للحياة للاقتصادية ، ويمكن تقسيمها الى النقط التالية :

١ - برنامج طويل الأجل لتخطيط النفقات العامة ، بما فى ذلك تنظيم الاستثمارات الخاصة والاعانات التى تقدم للمستهلكين .
٢ - اشراف الدولة على الصرف ، بما فى ذلك تأمين بنك إنجلترا ، على أن يعمل نظام الصرف طبقا للسياسة المالية العامة التى تضعها الدولة .

٣ - الاشراف على مراكز الصناعة ، ويجب أن تقوم بهذا سلطة مركزية تضع خطة قومية للبلاد بأكملها .

٤ - توزيع العمل بطريقة منتظمة ، مع توزيع الاعمال حسب قدرات الأفراد ، وتشرف على هذه العملية ادارات خاضعة للحكومة .

٥ - الاشراف الدائم على الاسعار ، ويختص بالاشراف على الاسعار ، السلع الضرورية ، والخدمات والمواد النادرة .

٦ - اشراف الدولة على التجارة الخارجية .

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

تعلن هيئة قناة السويس عن حاجتها لتوريد كابلات صلب طبقاً للشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة ، إدارة التموين ، بالإسماعيلية نظير مبلغ عشرة جنيهات مصرية لكل نسخة ويمكن إرسالها بالبريد مقابل ما تتي مليم إضافية .

تقدم طلبات شراء المناقصة على ورقة دفعة فئة الخمسين مليماً إلى إدارة التموين بالإسماعيلية .

تقدم العطاءات باسم السيد / رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب (إدارة التموين) بالإسماعيلية في موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٣/٦/١٩٦٢ مصحوبة بتأمين لإبتدائي قدره ٢٪ من قيمة العطاء .

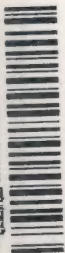
ولن يلتفت إلى العطاءات التي ترد بعد الموعد المحدد أو بدون تأمين أو لغير العنوان الموضح أعلاه .



١٥٧، شارع عبيد - روض الفرج
تليفون : ٤٥٢٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

٠.١
٦٦٩

Bibliotheca Alexandrina



0696469

الثلث ٣

العدد ٢٦٦